نظرة أخرى على إعادة الإدماج:

تحليلٌ للعودة المستدامة بعد النزاع

Social Inquiry

IOM
وكالة الأمم المتحدة للهجرة

حول المنظمة الدولية للهجرة

تلتزم المنظمة الدولية للهجرة بمبدأ الهجرة الإنسانية والمنظمة التي تفيد المهاجرين والمجتمع. وباعتبارها منظمة حكومية دولية، تعمل المنظمة الدوليــة للهجرة مــع شركائها فــي المجتمع الدولي مــن أجل: تقديم المساعدة لمواجهة التحديات العملياتية للهجرة؛ وتعزيـز فهم قضايا الهجرة؛ وتشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية مـن خـلال الهجرة؛ والحفـاظ على كرامة المهاجرين الإنسانية ورفاهيتهم.

المعلومات الواردة في هذا التقرير هي لأغراض المعلومات العامة فقط. ولا تعني الأسماء والحدود الواردة فيه اقراراً رسمياً أو قبولاً من المنظمة الدولية للهجرة. وتسعى المنظمة الدولية للهجرة في العراق إلى إبقاء هذه المعلومات مُحدَّثة ودقيقة قدر الإمكان، لكنها لا تطالب صراحة أو ضمنياً بشأن استكمال ودقة وملاءمة المعلومات المقدمة من خلال هذا التقرير.

حول التقصّي الإجتماعي

التقصّي الإجتماعي هي مؤسسة بحثية غير ربحية مقرها في اربيل - اقليم كوردستان العراق, تركز في عملها على التأثير على السياسات والممارسات التي من شأنها بناء الثقة الاجتماعية وإصلاح النسيج الاجتماعي في المجتمعات الهشة, وكذلك تعزيز الثقة بين المجتمع والدولة. تركز بحوث المؤسسة على ثلاث مواضيع رئيسية: i) التماسك الاجتماعي وهشاشة المجتمعات. ii) العدالة الانتقالية والمصالحة. وiii) الاقتصاد السياسي ما بعد الصراع, والنظر في الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية لهذه المواضيع.

تم تمويل هذه الدراسة من قبل مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية (PRM)

© المنظمة الدولية للهجرة ٢٠٢٣

صورة الغلاف: آرام حكيم / المنظمة الدولية للهجرة ٢٠٢٣

جميع الحقوق محفوظة. ولا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا التقرير، أو تخزينه بغرض إعادة استخدامه بأي شكل من الأشكال، ولا يجوز نقله بأي شكل أو بأي وسيلة الكترونية أو غير الكترونية، أو تصويره أو تسجيله أو غير ذلك من الاستخدامات بدون موافقة خطّية مسبقة من الناشر.

جدول المحتويات

النتائج الرئيسية ٤

مقدّمة ٦

المعيار ١: الحق في السلامة والأمن ١٠

المعيار ٢: الحق في مستوى معيشي لائق ١٥

المعيار ٣: الحق في الوصول إلى سُبل العيش والأمن الاقتصادي ٢٢

المعيار ٤: الحق في استرداد وحماية المساكن والأراضي والممتلكات ٢٧

المعيار ٥: الحق في الوثائق الثبوتية الشخصية ٣١

المعيار ٦: الحق في لمّ شمل الأسرة ٣٣

المعيار ٧: الحق في المشاركة في الشؤون العامة ٣٥

المعيار ٨: الحق في سُبل الانتصاف القانونية والعدالة ٣٩

إعادة الإدماج، كنتيجة قابلة للقياس ٤٣

الخاتمة والملاحظات الرئيسية ٤٦

النتائج الرئيسية

يوفّر هذا التقرير لمحة عامة عن إعادة إدماج العائدين في ١٤ قضاءً من الأقضية التي تضم أكبر عدد من العائدين؛ والذين يمثلون إجمالاً أكثر من ٨٠٪ من مجموع ٥ ملايين عائد، حسب تقدير مصفوفة تتبّع النزوح (DTM) التابعة للمنظمة الدولية للهجرة في آذار ٢٠٢٢[١]. وتمّ تصميم هذا البحث للحصول على **عيّنة تمثيلية إحصائياً من العائدين في كل قضاء** مع هامش خطأ لا يزيد على ١٠٪ وفاصل ثقة ٩٥٪.

تغطي النتائج الرئيسية أدناه جميع الأقضية الأربعة عشر لأغراض هذه الدراسة. وتجدر الاشارة إلى أن مجتمعات معينة تبدو أبعد من غيرها من حيث تيسير إعادة الإدماج الدائم. وتحديداً، غالباً ما تبدو أقضية **الحويجة وسنجار والشرقاط** أسوأ بكثير من المتوسط عبر جميع الأقضية.

السلامة والأمن: هناك وضع إيجابي إلى حدٍّ ما من حيث شعور العائدين بالأمان والحماية الفعالة في مجتمعهم وقبولهم كجزء من المجتمع[٢]. كما أن حرية التنقل مضمونة على نطاق واسع مع بعض الاستثناءات[٣]. مع ذلك، يبدو أن الأسباب الجذرية للنزاع لم تعالَج بعدُ بشكل دائم. فالعديد من المجتمعات المحلية تعاني من استقطاب شديد، والأهالي يخشون عودة العنف. كما أن الدوافع الرئيسية للانقسامات الاجتماعية تختلف حسب المنطقة الجغرافية.

مستوى المعيشة: هناك إمكانية وصول شبه كامل إلى السكن اللائق والخدمات العامة الضرورية لرفاهية الأسَر؛ كالخدمات الأساسية والتعليم والرعاية الصحية. كما تمت استعادة إمدادات المياه والكهرباء إلى حدّ كبير في مناطق العودة منذ عام ٢٠١٢. مع ذلك، ما تزال هناك فجوات واسعة في قدرة الخدمات العامة على تلبية احتياجات الأهالي بشكل كامل ومستدام.

الأمن الاقتصادي وسُبل العيش: ما زالت هناك آثار تمييز بالنسبة لبعض العائدين من حيث الوصول إلى سوق العمل. مع ذلك، فإن مستويات العمل تشبه إلى حد كبير مستويات ما قبل النزاع. ورغم أن ذلك أمر إيجابي، إلاّ أن الموارد المالية المحلية ما تزال ضعيفة، وهناك شعور عميق بانعدام الأمن الاقتصادي. إذ أفادت أسرة واحدة من كل ثلاث أسَر عائدة، أنها لا تملك ما يكفي من المال لشراء الغذاء، أو أن لديها ما يكفي من المال لشراء الغذاء فقط، دون شراء مواد أساسية أخرى.

السَكن والأرض والممتلكات: بشكل عام، تمكن العائدون من استعادة مساكنهم الخاصة بعد النزاع. كما استطاع المتضررون تقديم طلبات للحصول على تعويضات السَكن. مع ذلك، ما تزال هناك مسائل عديدة تتعلق بالتأخير وعدم كفاءة آلية التعويض. وما تزال هناك مواطن ضعف أخرى من حيث حماية الأراضي على المدى البعيد؛ حيث تعيش أسرة واحدة من كل ثلاث أسَر عائدة في مساكن عشوائية وغير نظامية.

الوثائق الثبوتية: تقتصر قضايا الوثائق الثبوتية في الغالب على بعض أنواع الأسَر، التي يشتبه بانتماء بعض أفرادها أو أقاربها لداعش. وهذه مسألة تتطلب تدخلات ومناصرة مستمرة ومتخصصة.

لمّ شمل الأسرة: لا توجد حالات انفصلت فيها الأسَر العائدة، أو تمّ منع بعض أفرادها من العودة قسراً. مع ذلك، قد لا يدل هذا المؤشر على حالات الأقارب المقرّبين المفقودين أو المختفين.

المشاركة في الشؤون العامة: يشعر العائدون عموماً أنهم قادرون على المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والمدنية دون تمييز. إذ أفاد المستجيبون أنهم قادرون على التصويت إذا اختاروا ذلك. مع ذلك، شعرت أسرة واحدة من كل ثلاث أسَر أنها غير قادرة على التعبير عن آرائها الانتقادية دون خشية تعرضها للعنف أو الانتقام. إضافة إلى ذلك، يشعر معظمهم أن مشاركتهم في الشؤون العامة ليست مهمة لأنها لا تحدث تغييراً.

سُبل الانتصاف والعدالة: توجد في هذا المجال ثغرات كبيرة، والكثير من العمل الذي يجب القيام به. إذ تفيد أغلبية كبيرة من العائدين بعدم معالجة مظالمهم، وبعدم تنفيذ العدالة وسيادة القانون على نطاق أوسع. وتفيد التقارير أن بعض هذه الظروف أسوأ بكثير حالياً مما كانت عليه قبل الصراع.

١ مصفوفة تتبع النزوح في العراق، الجولة ١٢٥ (آذار ٢٠٢٢).

٢ في الشرقاط والحويجة كانت مشاعر التمييز وعدم الثقة بتطبيق القانون منتشرة. ويعتبر هذان القضاءان من آخر الأقضية التي تمت استعادتها من تنظيم داعش.

٣ فيما يتعلق بالقيود المفروضة على الحركة، ينظر المؤشر فقط في التدابير السائدة وغير العادية، كالحاجة إلى الحصول على تصريح أمني من السلطات المختصة، أو القيود على وقت المغادرة والعودة، أو ضرورة تقديم أسباب موجبة للتنقل (على سبيل المثال، لأغراض العمل، أو العلاج الطبي، أو الدراسة). وهذه القيود لا تشمل نقاط التفتيش أو الحواجز الأخرى، نظراً لكونها تدابير عادية متبعة في جميع أنحاء البلد.

منطقية الدراسة وتصميمها

منذ شهر آذار ٢٠٢٢، شهد العراق عودة ٤٫٩ مليون نازح إلى مناطقهم الأصلية في أعقاب نزاع تنظيم داعش. وحيث تُعّد العودة إلى الوطن الخطوة الأولى نحو إعادة الإدماج، إلا أنها ليست بالضرورة مؤشراً على استدامة هذه العودة على المدى الطويل. يقوم هذا التقرير بتحديث وتقييم مدى حصول العائدين على حقوقهم عند العودة. ويشمل ذلك؛ فهم المستوى الذي يتوقعه العائدون لمعالجة الأسباب الرئيسية للنزاع والمظالم والنزوح الأولي (فضلاً عن عواقبها).

مقدّمة

بعد خمس سنوات من الإعلان رسمياً عن هزيمة داعش، ما يزال هناك عدد كبير من العائدين في العراق، رغم عودة حوالي ٨٠٪ من ٦ ملايين شخص نزحوا قسراً منذ عام ٢٠١٤ إلى ديارهم؛ علماً أن بعض عمليات العودة حدثت في وقت مبكر من عام ٢٠١٥[٤]. وهذا اتجاه إيجابي، لا سيّما بالمقارنة مع سياقات النزوح الأخرى التي طال أمدها. مع ذلك، ما زالت هناك مخاوف بشأن مدى استدامة عمليات العودة هذه، وإذا ما كانت الأسَر قد تمكنت من استعادة حقوقها بالكامل. وهذا التقرير يهدف إلى استخدام أدلة جديدة لتسليط الضوء على عملية إعادة إدماج هؤلاء الأشخاص.

يعتمد التحليل هنا على بيانات كمية تمثيلية جديدة وأصلية، جمعتها المنظمة الدولية للهجرة في العراق والتقصّي الاجتماعي حول الأهالي العائدين. وتستند هذه البيانات إلى تقييم سابق للحلول الدائمة والعقبات التي تعترض إعادة الإدماج[٥]. ويتضمن التحليل أيضاً مؤشرات من مجموعة متنوعة من البيانات الثانوية، لكنه يكشف عن ثغرات في المجالات ذات الصلة من إطار عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن الحلول الدائمة[٦]. وتهدف البيانات الجديدة التي تم جمعها لأغراض هذه الدراسة إلى أن تكون أكثر شمولاً، من خلال ربط الحلول الدائمة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في معالجة النزوح الحالي، ومنع النزاعات والنزوح في المستقبل.

فضلاً عن معالجة الثغرات في البيانات السابقة، يساهم هذا التقرير في زيادة تفعيل الدعم الفردي والهيكلي لعودة الأشخاص وإعادة إدماجهم في العراق. ويوفّر التقرير أدلة حول السؤال الأهم: «متى ينتهي النزوح؟» خاصة بالنسبة للأشخاص العائدين بعد فترات من النزاع، مثل العراق. وفي الوقت نفسه، وبغية فهم عملية إدماج العائدين، ربما من الصعب العثور على مجموعة من غير النازحين يمكن مقارنتهم بها، لأنهم لا يفعلون ذلك بسهولة في كثير من الأحيان؛ مع ذلك، فإن الحاجة إلى فهم مدى ملاءمة الظروف لإعادة الإدماج المستدامة، تُعّد أمراً بالغ الأهمية.

إطار العمل: إعادة إدماج العائدين

يساعد إطار عمل الحلول الدائمة على تقييم تقدّم العائدين نحو حلّ مشكلة إعادة الإدماج في المنطقة التي انتقلوا اليها[٧]، وينصّ على أن النزوح لا ينتهي إلاّ بالتوصل إلى حلول دائمة. ويقصد بالتوصل إلى حلّ دائم، أن الأهالي لم تعد لديهم احتياجات محددة مرتبطة بنزوحهم ويمكنهم التمتع بحقوقهم دون تمييز بسبب نزوحهم. ويمكن التوصل إلى حلول دائمة عند العودة في حال استيفاء تلك العودة لعدة معايير؛ بما في ذلك التقدم الذي يحرزه العائدون، وتعليمات أو قرارات السلطات؛ والتي تعتبر عقبات رئيسية أمام العودة[٨][٩]. مع ذلك، ما يزال تأمين الحلول الدائمة يمثل تحدياً، خاصةً عند معالجة الأسباب الكامنة وراء الهجرة القسرية، وعلاجها في سياق العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، مثل العراق.[١٠]

ويمثل حلّ مشكلة النزوح تحدياً لحقوق الإنسان. وتنطوي الحلول الدائمة على ضمان تمتع النازحين بحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوقهم في الأمن والملكية والسَكن والتعليم والصحة والتعويض عن الضرر، والعدالة والحقيقة ومعالجة مظالم الماضي[١١]. وكجزء من جهودهم لاستعادة هذه الحقوق والتمتع بها، قد يكون لدى النازحين احتياجات إنسانية مستمرة (كالمأوى والخدمات الصحية). وربما تعاني المناطق التي يسعون إلى إيجاد حلول دائمة فيها، من تحديات تتعلق بالتنمية الهيكلية وبناء السلام.[١٢]

رغم عدم اكتمالها بسبب الثغرات في البيانات في ذلك الوقت، أظهرت الدراسات السابقة لحالة العائدين في العراق من منظور الحلول الدائمة، أن العقبات الرئيسية التي تعترض إعادة

٤ مصفوفة تتبع النزوح في العراق، الجولة ١٢٥ (آذار ٢٠٢٢).

٥ انظر، على سبيل المثال، المنظمة الدولية للهجرة والتقصّي الاجتماعي، الموطن مرة أخرى؟ تصنيف العقبات التي تحول دون إدماج العائدين في العراق (بغداد: المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠٢١). https://iraqdtm.iom.int/files/DurableSolutions/202216553131_iom_Iraq_Home_Again_Categorising_Obstacles_to_Returnee_Reintegration_in_Iraq.pdf

٦ اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، إطار عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن الحلول الدائمة للنازحين (واشنطن العاصمة: معهد بروكينغز - مشروع جامعة برن بشأن النزوح الداخلي، ٢٠١٠).

٧ نفس المصدر السابق.

٨ فريق الخبراء المعني بإحصاءات اللاجئين والنازحين "التوصيات الدولية بشأن إحصاءات النازحين: "وثيقة معلومات أساسية للدورة الحادية والخمسين للجنة الإحصائية للأمم المتحدة، ٣-٦ آذار ٢٠٢٠. https://unstats.un.org/unsd/statcom/51st-session/documents/BG-item-3n-international-recommendations-on-IDP-statistics-E.pdf

٩ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي، وثيقة الأمم المتحدة E/CN.4/1998/53/Add.2، ١١ شباط ١٩٩٨.

١٠ غلوريا نجويا ونادية صديّقي، «تنفيذ الترابط الثلاثي والآثار المترتبة على الحلول الدائمة للنزوح الداخلي: على الورق والممارسة الفعلية،» المسح الفصلي للاجئين ٣٩ (٢٠٢٠): ٤٦٦-٨٠.

١١ اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. إطار عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن الحلول الدائمة،

١٢ العراق للحلول الدائمة والمنظمة الدولية للهجرة، مجموعة أدوات الحلول الدائمة في العراق المجلد ١ العودة الطوعية المُيسّرة (بغداد: المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠٢١).

الإدماج تتعلق بمخاوف هيكلية واجتماعية أكبر[١٣]. وتفيد التقارير بأن الأسَر العائدة تمكنت من إعادة بناء حياتها وبدء نشاطها، وتلبية مستويات المعيشة الأساسية، والتمتع بحقوقها الأساسية. أما العقبات المتبقية، فخارجة عن سيطرة الأفراد وتتطلب تدخلات مؤسساتية لمعالجتها. وهكذا، يمكن وصف عملية إعادة الإدماج في العراق بالسطحية والهشّة نسبياً. وحيث أن العائدين لا يبلغون عن وجود تمييز أو ضرر كبيرين، فإن الشواغل الاجتماعية والهيكلية التي أدت إلى نزوح العائدين في المقام الأول ما زالت دون معالجة.

وينبغي أن تتحول التدخلات الهادفة إلى بناء حلول دائمة وتجنب دورات جديدة من الهجرة القسرية، من حالة الاستجابة للأزمات إلى منعها[١٤]. وينبغي أن تعزز تلك الحلول حق النازحين في العودة كعملية اجتماعية وسياسية، لا جغرافية فقط. فالنازحون يعبرّون عن مطالب معقدة ومتشابكة في كثير من الأحيان، بما في ذلك مطالبتهم بالتعويض والاعتراف بهم كأفراد متساوين في المجتمع السياسي الذي يعيشون فيه[١٥]. لذلك، ستنتهي حالة النزوح تماماً عندما يكون العائدون في مأمن من خطر النزوح مرة أخرى، وباختفاء عوامل النزوح وآثاره.

يهدف هذا التقرير إلى دراسة إعادة الإدماج من خلال إطار عمل الحلول الدائمة. كما يقيس قدرة الناس على العودة دون مواجهة التمييز؛ وقدرة الناس والدولة على جعل العودة مستدامة دون مزيد من الهشاشة أو الصراع أو النزوح. ومن الناحية العملية، يحلل هذا التقرير بيانات إعادة الإدماج من خلال لبنات التحليل الأساسية الواردة أدناه:

- **تقييم الحلول الدائمة باستخدام معايير الحقوق**: الحق في السلامة والأمن، ومستوى المعيشة اللائق، والوصول إلى سُبل العيش، واسترداد وحماية الأراضي والممتلكات السكنية، والوثائق الثبوتية، ولمّ شمل الأسرة، والمشاركة في الشؤون العامة، وسُبل الانتصاف القانونية والعدالة.
- يتم تفسير المؤشرات المطبقة على كل معيار من المعايير الثمانية بناءً على بُعدين مترابطين. البُعد الأول يشير إلى **مؤشرات الحالات** التي تقيّم تجربة الأشخاص في الحصول على عدد من الحقوق عند العودة. ويشمل هذا البعد؛ التمييز وعدم الحصول على الخدمات، والظروف الضرورية لتلبية الاحتياجات الفورية، أو الاعتراف بالحقوق الأساسية للأهالي. أما البعد الثاني فيشير إلى **المؤشرات الهيكلية** التي تسعى إلى فهم تصورات العائدين وتوقعاتهم على المدى البعيد؛ مثل مدى تلبية حقوقهم في السلامة والرفاهية وسُبل العيش والمشاركة والعدالة. وهكذا، نجد أن البعد الثاني يتعمق في عمل الدولة والمجتمع ككل. ومن الأهمية بمكان أنه عند عدم إيفاء منطقة العودة للمعايير الواردة في البعد الأول، فمن غير المرجح أن تفي بالبعد الثاني أيضاً. ويبين الشكل (١) أدناه الدمج المفاهيمي للبُعدين المذكورين إضافة إلى المعايير الثمانية.

الشكل ١. الإطار التحليلي المطبَّق لتقييم إعادة الإدماج

	الحق في السلامة والأمن	الحق في مستوى معيشي لائق	الحق في الوصول إلى سُبل العيش	الحق في استرداد الأرض والسكن والملكية	الحق في الوثائق الثبوتية	الحق في لمّ شمل الأسرة	الحق المشاركة في الشؤون العامة	الحق في العدالة وإجراءات التقاضي
الاكتساب المباشر للحقوق أو ممارستها عند العودة								
الإيفاء المستدام لحقوق المقيمين على المدى البعيد								

١٣ المنظمة الدولية للهجرة والتقصّي الاجتماعي، الموطن مرة أخرى؟

١٤ مجلس حقوق الإنسان، دراسة مشتركة للمقرّر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والتعويض وضمانات عدم التكرار، والمستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية بشأن مساهمة العدالة الانتقالية في منع الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي، لا سيمّا في منع الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب والتطهير العرقي، والجرائم ضد الإنسانية وتكرارها، A/HRC/٣٧/٦٥، ١ آذار ٢٠١٨.

١٥ ميغان برادلي، «الحلول الدائمة وحق العودة للنازحين: التفسيرات المتطورة،" المجلة الدولية لقانون اللاجئين، ٣٠ رقم ٢ (٢٠١٨): ٢١٨-٤٢.

- نظراً للتركيز على الأبعاد الظرفية والهيكلية، فإن صياغة مؤشرات المعايير الثمانية **تجمع بين أطُر عمل المؤشرات** المستخدمة على نطاق واسع في مختلف المجالات. وفي الغالب، تعكس المؤشرات الظرفية المتعلقة بالحقوق أطُراً مثل الدائرة المشتركة المعنية بتحديد سِمات النازحين، مكتبة مؤشرات الحلول الدائمة[١٦]؛ وتلك المستخدمة في الدراسة الطولية للمنظمة الدولية للهجرة في العراق للنزوح الداخلي[١٧]، وتكييف الأُطُر المستخدمة لقياس اندماج النازحين واللاجئين في المناطق التي نزحوا إليها[١٨]. وبالنسبة للمؤشرات الهيكلية، تعتمد هذه الدراسة على أطُر تتعامل مع الصراع والاستقرار[١٩] والهشاشة[٢٠]، وغير ذلك من المواضيع المتعلقة تحديداً بسياق نزاع داعش في العراق[٢١]. كما تم تكييف مؤشرات تشغيلية مختارة من إطار رصد وتحليل الحلول الدائمة في العراق مع مستوى الأسرة عبر الأبعاد الظرفية والهيكلية، وذلك لاحتوائها على معايير محددة. فيما يأتي، تعرض المقاييس الثمانية القائمة الكاملة للمؤشرات المستخدمة في هذا التقرير.
- توصي المبادئ التوجيهية لفريق الخبراء المعني بإحصاءات اللاجئين والنازحين، المستمدة من إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، **بمقارنة وضع العائدين مع وضع الفئات الأخرى** في منطقتهم، لتقييم علاقة مدى هشاشتهم بنزوحهم. ويجب أن تكون مجموعة المقارنة المثالية، هي الأشخاص الذين لم ينزحوا أبداً من المنطقة التي انتقلوا إليها (أي المجتمع المضيف، في سياق النازحين). مع ذلك، فإن حجم النزاع في العراق يعني أن معظم الناس (إن لم يكن جميعهم) في معظم المناطق المتضررة نزحوا في وقت ما. وحتى إذا كان هناك أشخاص غير نازحين في منطقة ما، فإنهم تحملوا صعوبة الحياة تحت سيطرة داعش لفترة طويلة، وعانوا بشكل مباشر من آثار العمليات العسكرية لاستعادة مناطقهم؛ الأمر الذي يجعل منهم معياراً ضعيفاً. إضافة إلى ذلك، من الصعب تحديد هؤلاء الأشخاص من خلال إفاداتهم. وذلك نظراً لتفاوت مستويات وصمة العار الاجتماعي وما يتصل بها من مخاطر قانونية وأمنية، قد يواجهونها[٢٢]. وتسلّط هذه العوامل الضوء على احتمال وجود نقاط ضعف لدى المقيمين تتعلق بعدم نزوحهم. ومن المعقول أن يعاني البعض حالياً من ظروف أسوأ من ظروف العائدين. ولفهم التغييرات التي طرأت بمرور الوقت على هذه المجموعات المختلفة، يستخدم التقرير **بيانات ما قبل النزاع** كمعيار[٢٣]. وتغطي هذه البيانات نفس المناطق التي تم تقييمها، والتي تم الحصول عليها من مجموعات البيانات الوطنية لعام ٢٠١٢؛ أي قبل عامين من نزاع داعش. إن تحديد مدى قرب أو بعد منطقة عودة معينة وسكانها عن حالة ما قبل الصراع، ومعرفة إذا ما كانت تلك الدول هشة في البداية أم لا، يلقي مزيداً من الضوء على أفضل طريقة للتعامل، لا مع الديناميكيات الخاصة بالعودة، ولكن مع الديناميكيات الطويلة الأمد أيضاً.

تصميم البحث، وجمع البيانات وتطبيقها

تغطي هذه الدراسة ١٤ قضاءً يحتوي على أكبر عدد من العائدين إجمالاً. وتمثل هذه الأقضية أكثر من ٨٠٪ من حوالي ٥ ملايين عائد حسب تقارير مصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة في آذار ٢٠٢٢[٢٤]. تم تصميم هذا البحث للحصول على **عينة تمثيلية إحصائية للأهالي العائدين في كل قضاء،** مع هامش خطأ لا يزيد عن ١٠٪، وفاصل ثقة قدره ٩٥٪. وتم تقسيم العيّنة إلى طبقات على مستوى القضاء. واستهدف جمع البيانات جميع أهالي هذه الأقضية، بمن فيهم العائدون والمقيمون. وتم أخذ عينات زائدة من الأقضية التي يتوقع أن يكون فيها عدد كبير من الأهالي غير النازحين، للحصول على عدد تمثيلي من العائدين؛ كما جرى في ثمان أقضية هي، الموصل وتلعفر وهيت والحويجة والشرقاط وكركوك وخانقين وبلَد، ذلك لأن هذه الأقضية تضم نسبة كبيرة من الأهالي الذين لم ينزحوا أثناء احتلال داعش، أو لم تتأثر بشكل مباشر بالنزاع والعمليات العسكرية.

تمّ جمع البيانات بين آذار ونيسان ٢٠٢٢، من قبل مجموعة من

١٦ الدائرة المشتركة لتحديد سمات النازحين، مكتبة مؤشرات الحلول الدائمة المشتركة بين الوكالات (جنيف: IASC، ٢٠١٨).

١٧ المنظمة الدولية للهجرة وجامعة جورج تاون، الوصول إلى حلول دائمة بين النازحين في العراق، انظر: https://iraqrecovery.iom.int/durablesolutions

١٨ أنظر، على سبيل المثال، المنظمة الدولية للهجرة والتقصّي الاجتماعي، المدن وطناً: فهم الانتماء والقبول بين النازحين والمجتمعات المضيفة في العراق (بغداد: المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠٢٠).

١٩ أنظر، المعهد الأمريكي للسلام USIP، سند لبناء السلام، والتقصّي الاجتماعي، مرصد النزاع وإعادة الاستقرار، متوفر على: https://www.usip.org/programs/conflict-and-stabilization-monitoring-framework، المقتبس من قياس التقدم المحرز في بيئات النزاع (MPICE) مجموعة من المؤشرات.

٢٠ أنظر، مركز التنمية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وجهات نظر حول التنمية العالمية: التماسك الاجتماعي في عالم متغير، باريس: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ،٢٠١١) والبنك الدولي، تقرير التنمية في العالم: النزاعات، الأمن، والتنمية (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ٢٠١١).

٢١ أنظر على سبيل المثال، المنظمة الدولية للهجرة والتحليل الأمثل، استطلاع تصورات المجتمع حول عودة وإعادة دمج الأشخاص المشتبه بهم في العراق (بغداد: المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠٢١).

٢٢ نظراً لبقاء هؤلاء الأفراد تحت سيطرة داعش، قد تنظر إليهم الجهات الأمنية والعائدين على أنهم ينتمون لداعش أو يؤيدونه. وقد أدى ذلك إلى عمليات قتل خارج نطاق القضاء وأعمال انتقامية في أعقاب النزاع مباشرة. وما زالت الآثار الأمنية والقانونية لهؤلاء الأفراد بموجب القانون الاتحادي لمكافحة الإرهاب. أنظر، ميليساند كينات؛ آليات العدالة العشائرية والحلول الدائمة للأسَر المشتبه بانتمائها لداعش (بغداد: المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠٢٠) وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق UNAMI. حقوق الإنسان في إقامة العدل في العراق: المحاكمات بموجب قوانين مكافحة الإرهاب، وانعكاساتها على العدالة والمساءلة والتماسك الاجتماعي في أعقاب داعش (بغداد: يونامي، ٢٠٢٠).

٢٣ تم إجراء التحليل باستخدام بيانات ٢٠١٢ فقط للمؤشرات القابلة للمقارنة مع المؤشرات المستخدمة في هذه الدراسة

٢٤ مصفوفة تتبع النزوح في العراق، الجولة ١٢٥ (آذار ٢٠٢٢).

فرق التقصّي الاجتماعي والفرق الميدانية التابعة للمنظمة الدولية للهجرة. وبلغ إجمالي حجم العينة ٢,٨٠٣ مستجيباً، من بينهم ٢,٢٦٠ عائداً و٥٤٣ فرداً غير نازح. ويبين الجدول (١) أدناه هذه العينة حسب الأقضية. وتُعدّ نسبة الأهالي غير النازحين منخفضة جداً في عدة أقضية (كالحويجة والشرقاط وهيت وتلعفر). حيث بقي أهالي هذه الأقضية في مناطقهم طوال فترة داعش. وكما ذكرنا آنفاً، قد يعزى انخفاض عدد الأسَر غير النازحة التي شملتها الدراسة الاستقصائية في هذه الأقضية، إلى عدم إبلاغهم ذاتياً عن بقائهم تحت حكم التنظيم طوال تلك الفترة، خشية من وصمة العار التي قد تلحقهم، والتبعات القانونية والأمنية.

الجدول ١: حجم العيّنة على مستوى الأقضية وحسب نوع المستجيب

القضاء	العائدون	النازحون	غير النازحين	المجموع
الموصل	١٥١	٠	٩٠	٢٤١
الرمادي	١٤٩	٠	١	١٥٠
الفلوجة	١٤٨	٠	٢	١٥٠
تلعفر	٢٣٢	٠	٥	٢٣٧
تكريت	١٤٩	٠	١	١٥٠
هيت	٢٢٢	٠	١٨	٢٤٠
الحويجة	٢٢٦	٨	٧	٢٤١
الحمدانية	١٥١	٠	٠	١٥١
الشرقاط	٢١١	٠	٢٥	٢٣٦
كركوك	٤٩	١	١٩٢	٢٤١
بيجي	١٥٠	٠	٠	١٥٠
سنجار	١٥٠	٠	٠	١٥٠
خانقين	١٩٢	٢	٤٦	٢٤٠
بلَد	٨٠	٢	١٥٦	٢٣٨
المجموع	**٢,٢٦٠**	**١٣**	**٥٤٣**	**٢,٨١٦**

إنّ تحليل مقارنة العائدين ببعضهم البعض في مناطق العودة، يساعدنا في فهم العوامل الظرفية والهيكلية الخاصة ببعض المواقع، والعوامل المنتشرة عبرها. وعليه، ولأغراض هذا التقرير، لم نستخدم إلاّ البيانات الخاصة بالعائدين. فباستثناء كركوك وبلَد، يتراوح حجم العيّنة لكل قضاء بين ١٤٨ مسحاً في الفلوجة و٢٣٢ مسحاً في تلعفر.[٢٥] ومراعاة لاختلاف أحجام العيّنات والعائدين الفعليين؛ وتحقيق التوازن بين المستجيبين الذكور والإناث،[٢٦] تم تطبيق الأوزان عند تجميع البيانات الخاصة بالأقضية الأربعة عشر.[٢٧]

لأغراض التحليل المقدّم في هذا التقرير، تمّ وضع سلسلة من المؤشرات على مستوى الفرد أو الأسرة، من البيانات التي تتناسب مع إطار المعايير الموصوف أعلاه. وبشكل عام، تم تحليل ٤٦ مؤشراً في هذا التقرير. وكلما كان ذلك ممكناً، تتطابق هذه المؤشرات أيضاً مع البيانات المتاحة من عام ٢٠١٢، والتي تم الحصول عليها من المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسَر في العراق، والمسح الذي أجرته شبكة معرفة العراق.[٢٨] لم تكن مجموعة بيانات عام ٢٠١٢ موجهة نحو حلول دائمة وسياق النزوح الداخلي. وعليه، فهي تحتوي على ١٣ مؤشراً تتداخل مع الإطار الذي تم تطويره لإعادة الإدماج. ولضمان إمكانية مقارنة النتائج، تم تصميم الاستبيان المستخدم في هذه الدراسة بحيث تتوافق صياغة الأسئلة قدر الإمكان مع الاستبيانات السابقة. وحيث أن النتائج التي أظهرتها جميع الاستبيانات، تمثل السكان على مستوى الأقضية، فإن مقارنات المؤشرات ممكنة.

٢٥ تأثر قضاءا كركوك وبلد، بشكل غير مباشر من نزاع داعش. كان هناك نزاع ونزوح في بعض أجزائهما، لكن الجزء الأكبر لم يقع تحت سيطرة التنظيم كالأقضية الأخرى التي شملتها الدراسة. وحيث أن هناك عدداً كبيراً من الأسَر العائدة في هذين القضائين، فهما يضمان أيضاً عدداً أكبر من الأسَر التي لم تشهد النزاع ولم تغادر أبداً. وبالتالي فإن عينة هذين القضائين تمثل في الغالب غير النازحين. ويبلغ العدد الإجمالي للعائدين الذين تمت مقابلتهم في كركوك ٤٩ وفي بلد ٨٠، وهو عدد أقل من الحد الأدنى للتمثيل الإحصائي. وعليه، يجب أن تؤخذ نتائج هذين القضائين كمؤشرات دالّة.

٢٦ بلغ التوزيع الإجمالي بين الجنسين في جمع البيانات ١,٧٥٨ مستجيباً من الذكور (٦٣٪) و١,٠٤٥ مستجيبة (٣٧٪) مما يسمح بتطبيق الأوزان وإجراء تحليل غير متحيز.

٢٧ كشف التحليل الأولي عن عدم وجود اختلافات أو اختلافات طفيفة في ردود المستجيبين الذكور والإناث. وظهرت اختلافات عبر مؤشرات معينة عند مقارنة الاستجابات بين الأفراد من الأسَر التي يرأسها ذكور وإناث. يتوفر تحليل أكثر تفصيلاً في موجز منفصل، المنظمة الدولية للهجرة والتقصّي الاجتماعي، «مقارنة بين الأسَر التي تعيلها نساء وذكور في مناطق العودة» (بغداد: المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠٢٢).

٢٨ المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسَر في العراق (٢٠١٢). قاعدة بيانات منظمة الإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، وزارة التخطيط، حكومة العراق، مكتب إحصاء إقليم كردستان، وزارة التخطيط، حكومة العراق بالاشتراك مع البنك الدولي؛ ومسح شبكة معرفة العراق (٢٠١١). قاعدة بيانات مكتب الإحصاء المركزي، حكومة العراق.

المعيار ١: الحق في السلامة والأمن

تتسّم الروابط بين السلامة وإعادة الإدماج بأنها متقاطعة وتربط بين مشاعر السلامة، وتوفير الأمن، والعديد من أبعاد التماسك الاجتماعي الرئيسية.

الملاحظات الرئيسية: هناك وضع إيجابي إلى حدٍّ ما، يشعر العائدون فيه بالأمان والحماية الفعالة في مجتمعهم وقبولهم كجزء من المجتمع ؛ كما أن حرية التنقل مضمونة على نطاق واسع مع بعض الاستثناءات. مع ذلك، يبدو أن الأسباب الجذرية للنزاع لم تعالج بشكل دائم. فالعديد من المجتمعات المحلية تعاني من الاستقطاب الشديد، والأسَر تخشى عودة العنف إلى مناطقها. وتختلف دوافع الانقسامات الاجتماعية حسب المنطقة الجغرافية.

السلامة والأمن: الاكتساب المباشر للحقوق مقارنة بالإيفاء المستدام للحقوق

جميع مناطق العودة التي يتناولها هذا التقرير، شهدت الصراع والعنف المسلح بشكل مباشر خلال سيطرة تنظيم داعش. وعلى الرغم من انتهاء النزاع، إلاّ أن مصادر العنف والتوتر ما زالت قائمة في العديد من المناطق، ومن شأنها أن تؤثر على الأهالي عند عودتهم. ولا تتعلق المخاطر بالتعرض للعنف الجسدي فقط، بل إن للعلاقات الاجتماعية أيضاً دور في ضمان السلامة والأمن في المجتمع، خاصة وأن النزاع الأخير استغل الانقسامات الموجودة مسبقاً داخل المجتمع على أسسٍ عرقية دينية أو قبلية أو سياسية. وقد تستمر هذه الانقسامات أو تزداد سوءاً، مباشرة بعد النزاع، إذا شعر الأهالي بعدم الأمان وبقيت مظالمهم دون معالجة.

والحق في السلامة والأمن يشمل مؤشرات متعددة ومتمّمة. أولها هو تجربة العائدين للسلامة على المستوى الشخصي. هل يشعرون بالأمان في منطقتهم الأصلية دون أي تهديد لسلامتهم الجسدية؟ وهل يشعرون بالأمان والحرية في التنقل؟ وهل يشعرون بالأمان والقدرة على الوصول إلى تطبيق القانون أو العدالة عند الحاجة؟ وهل يشعرون اجتماعياً بالأمان كأعضاء في المجتمع، حين عودتهم؟ كما تشمل هذه الأسئلة، الممارسة المباشرة للحق في السلامة عند العودة.

من الضروري في الوقت نفسه، معرفة إذا ما كانت هناك آليات فعالة يثق بها الأهالي، لزيادة منع المخاطر وضمان السلامة وعدم تكرار العنف الشديد على المدى البعيد. وينطوي الحق في السلامة والأمن على الشعور بالأمان، حتى في حال عدم وجود تهديدات مباشرة للعائدين. ويتطلب بناء إعادة الإدماج المستدام خلق الثقة في عدم تزعزع الأمن والأمان مستقبلاً. وبناء على ذلك، من المهم قياس فعالية وقدرة الجهات الفاعلة الأمنية الرسمية على توفير الحماية ومنع نشوب النزاعات، فضلاً عن ثقة المجتمع بقدرة هذه الجهات الفاعلة على القيام بذلك. وأخيراً، يتضمن هذا المعيار فهم مستويات الانقسام الأفقي والاستقطاب داخل المجتمع نفسه، والتي يمكن أن تكون دوافع محتملة للعنف في المستقبل.

كيف يُقاس الحق في السلامة والأمن؟

المؤشرات المستخدمة لقياس السلامة والأمن مذكورة في الجدول أدناه، الذي يغطي المخاطر المادية المباشرة على المستوى الشخصي ووجود آليات وموانع تحدّ من حدوث نزاع محتمل في المستقبل. ويتضمن الجدول أيضاً بيانات عام ٢٠١٢ (قبل نزاع داعش وما تبعه من نزوح). وكما ذكرنا في قسم المنهجية، يوفر ذلك معياراً لفهم إعادة الإدماج بعد النزوح بشكل أفضل. ونجد هنا بيانات عن ثلاثة مؤشرات من المؤشرات التسعة المعروضة.

الاكتساب المباشر للحقوق عند العودة	أقضية العودة ٢٠٢٢	أقضية العودة ٢٠١٢
النسبة المئوية للعائدين الذين يشعرون أن سلامتهم اليومية غير مضمونة	٪٥	٪٢٠
النسبة المئوية للعائدين الذين يعانون من قيود على الحركة من قبل السلطات	٪١٣	
النسبة المئوية للعائدين الذين يشعرون بأنهم يتعرضون للأحكام السلبية أو التمييز من قبل المجتمع	٪١١	
النسبة المئوية للعائدين الذين لا يشعرون بالارتياح للشرطة أو لا يثقون بتطبيق القانون	٪١٧	

الإيفاء المستدام للحقوق كمقيمين على المدى الطويل	أقضية العودة ٢٠٢٢	أقضية العودة ٢٠١٢
نسبة العائدين الذين لا يثقون بقوات الأمن	٪٧	٪١٦
النسبة المئوية للعائدين الذين لا يشعرون بحماية الدولة من التهديدات الخارجية	٪٦	
النسبة المئوية للعائدين الذين لا يشعرون بالثقة أو القبول في المجتمع	٪٩	٪١٣
النسبة المئوية للعائدين الذين أشاروا إلى انقسامات اجتماعية غير قابلة للتوفيق بين المجتمع	٪٤٠	
النسبة المئوية للعائدين الذين يخشون عودة العنف في المجتمع	٪٤4	

ما الوضع بالنسبة للاكتساب المباشر للحقوق؟

يبدو الوضع العام لمناطق العودة إيجابياً إلى حدٍّ ما، قدر تعلق الأمر بسلامة العائدين الشخصية والعودة الإيجابية للروابط المجتمعية دون تمييز أو أحكام سلبية. فمعظم العائدين على سبيل المثال، يشعرون بأن سلامتهم اليومية مكفولة في منطقة إعادة التوطين. كذلك، يمثل الوضع الحالي تحسناً طفيفاً مقارنة بديناميكيات ما قبل النزاع في نفس هذه الأقضية، حيث تشعر نسبة كبيرة من الأهالي بعدم الأمان. كما أن حرية التنقل مكفولة على نطاق واسع، مع استثناءات قليلة.[٢٩]

وتُعّد مشاعر التمييز في العلاقات بين فئات المجتمع أو عند التعامل مع الجهات الفاعلة الرسمية في مجال تطبيق القانون طفيفة نسبياً. مع ذلك، فإن التمييز في المعاملة منتشر في قضائيَ الشرقاط والحويجة، وهما آخر قضائين استعيدا من سيطرة تنظيم داعش. ورغم إفادة الأهالي بأنهم يشعرون بالأمان، إلاّ أن حياتهم اليومية تتأثر بعدم الثقة (على الأرجح بسبب الاشتباه بانتمائهم أو انتماء بعض أفرادهم لداعش، أو دعم بعض الأسَر أو العشائر لتنظيم داعش) والعلاقة السيئة بين المجتمع وبين قوات الأمن الموجودة حالياً في المنطقة.

ما الوضع بالنسبة للإيفاء المستدام للحقوق؟

تُعّد آراء العائدين إيجابية إلى حدٍّ ما، فيما يتعلق بإيفاء الحق في السلامة والأمن على المدى البعيد. إذ ليست هناك مخاوف كبيرة أو عدم ثقة في قدرة الدولة على التصدي للتهديدات الأمنية. وذكر معظم المستجيبين أنهم يشعرون بالقبول كأعضاء في المجتمع، مع استثناءات ملحوظة في سنجار والحويجة. ويبدو أن هذا الوضع يتطابق مع معيار ما قبل النزاع لعام ٢٠١٢.

مع ذلك، ما زالت هناك بعض الثغرات الهيكلية دون حلّ، وتتناقض مع ديناميكيات السلامة الإيجابية. وبالنسبة للعديد من العائدين، يبدو أن الأسباب الجذرية للنزاع لم تعالج بشكل دائم، وذلك لكون مجتمعاتهم شديدة الاستقطاب، وبسبب خشيتهم من عودة العنف إلى مجتمعاتهم. وتختلف الدوافع الرئيسية للانقسامات الاجتماعية حسب المنطقة الجغرافية، لأنها متجذرة في الديناميكيات المحلية (أنظر الشكل ٢). فعلى سبيل المثال، نجد أن التوترات العرقية والدينية أو العشائرية منتشرة في محافظتي نينوى وكركوك؛ أما الخلافات السياسية وعدم المساواة في الثروة والفرص، فملحوظة بشكل بارز في الأنبار وديالى وصلاح الدين.

٢٩ بالنسبة للقيود المفروضة على الحركة، يأخذ المؤشر بعين الاعتبار التدابير المنتشرة وغير العادية فقط؛ مثل الحاجة إلى الحصول على موافقة أمنية من السلطات المختصة، أو القيود المفروضة على وقت المغادرة والعودة، أو الحاجة إلى تقديم أسباب مقنعة للحركة (على سبيل المثال: لغرض العمل أو العلاج الطبي أو الدراسة). ولا يشمل ذلك نقاط التفتيش الثابتة أو حواجز الطرق، نظراً لكونها تدابير عادية سارية في جميع أنحاء البلد.

الشكل ٢. دوافع الانقسامات حسب المحافظات

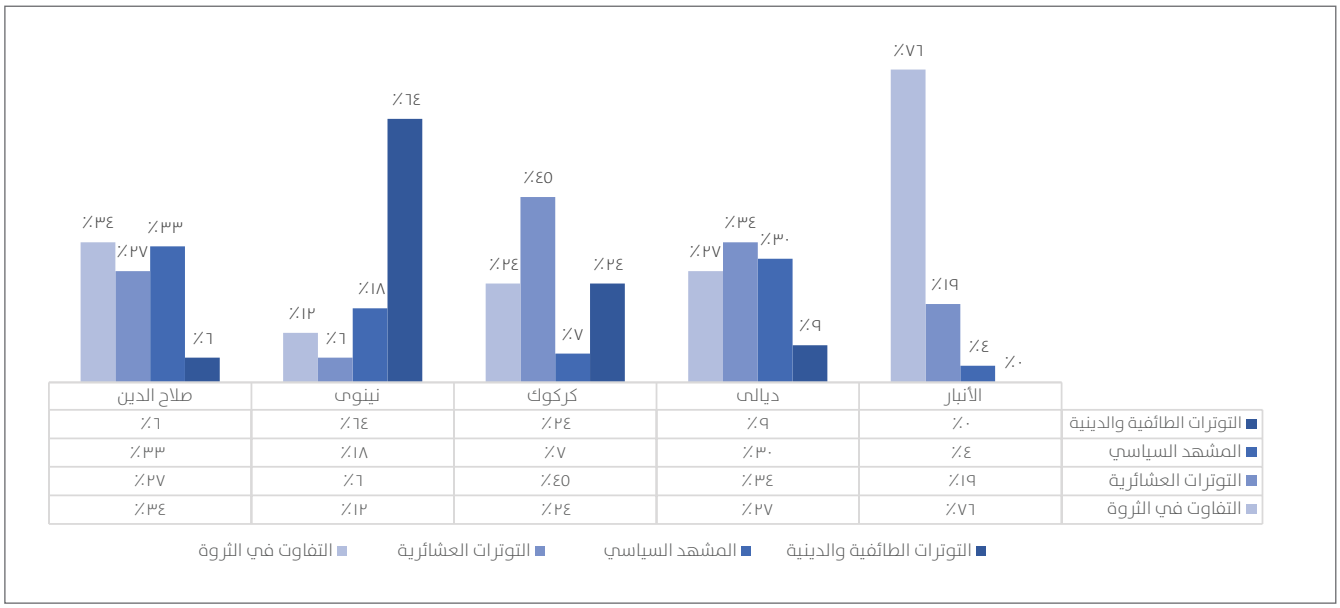

	الأنبار	ديالى	كركوك	نينوى	صلاح الدين
التوترات الطائفية والدينية	٪٠	٪٩	٪٢٤	٪٦٤	٪٦
المشهد السياسي	٪٤	٪٣٠	٪٧	٪١٨	٪٣٣
التوترات العشائرية	٪١٩	٪٣٤	٪٤٥	٪٦	٪٢٧
التفاوت في الثروة	٪٧٦	٪٢٧	٪٢٤	٪١٢	٪٣٤

ملاحظة: أجاب ١,٣١١ مستجيباً فقط على السؤال: ما هو الدافع الرئيسي للانقسامات في المجتمع في هذه المحافظة؟ وهم: ٢٣٤ مستجيباً في الأنبار، و١٠٢ في ديالى، و٣٢٣ في كركوك، و٢٣٣ في نينوى، و٣٩٩ في صلاح الدين. أما المحافظات فتعكس الأقضية التي تناولتها الدراسة فقط.

كل قضاء لوحده: جداول موجزة للمعيار ١

بيانات عن الأقضية لأغراض المؤشرات المستخدمة لقياس الحق في السلامة والأمن.

النسبة المئوية للعائدين الذين يشعرون بأن سلامتهم اليومية غير مضمونة

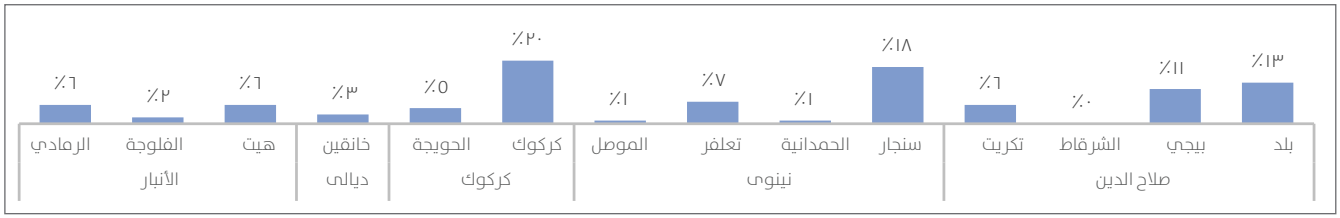

النسبة المئوية للعائدين الذين يعانون من قيود على الحركة من قبل السلطات

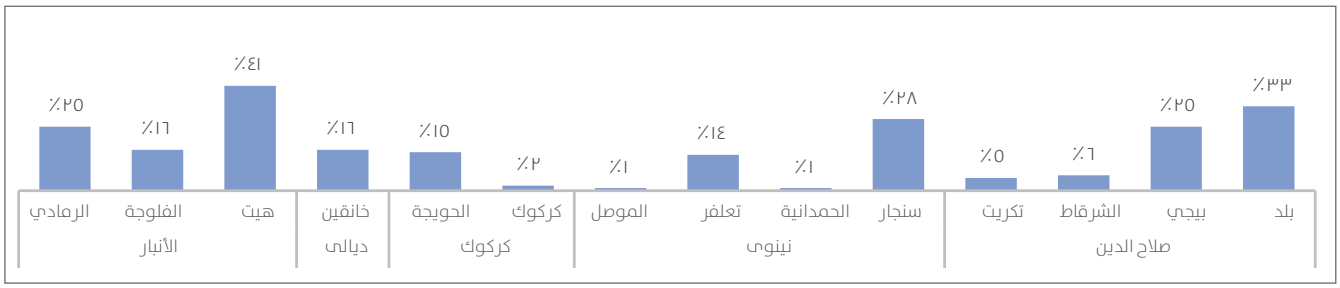

النسبة المئوية للعائدين الذين يشعرون بالأحكام السلبية ضدهم أو التمييز من بقية أفراد المجتمع

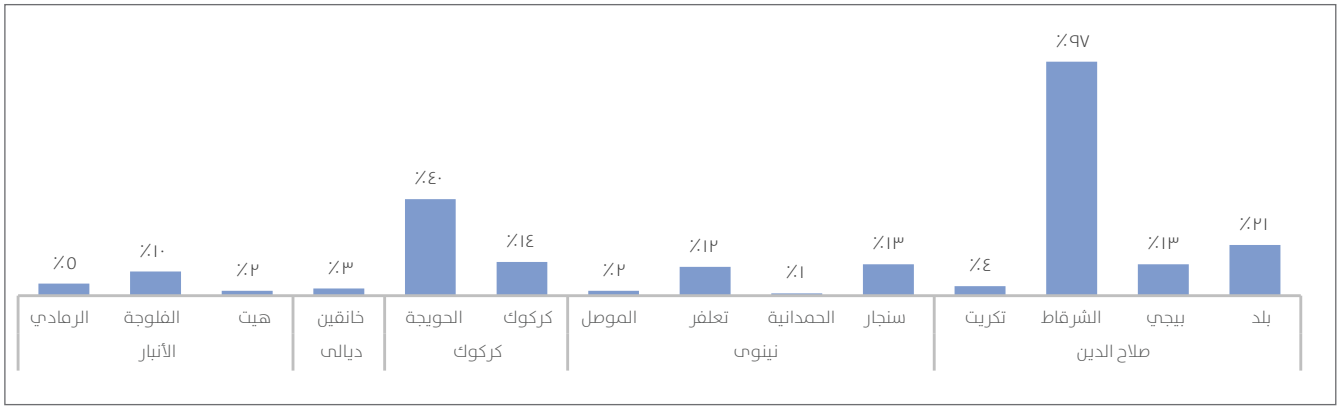

النسبة المئوية للعائدين الذين لا يشعرون بالارتياح للشرطة أو تطبيق القانون

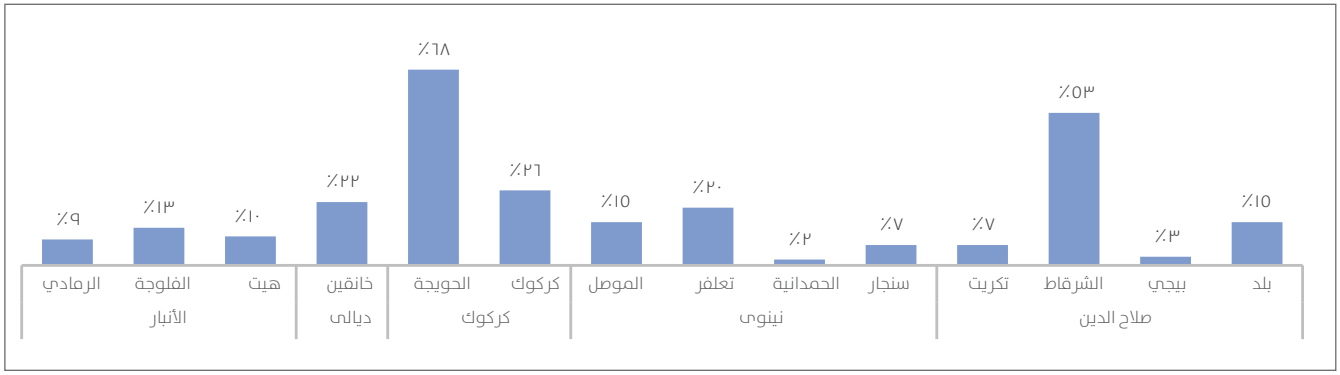

النسبة المئوية للعائدين الذين لا يثقون بقوات الأمن

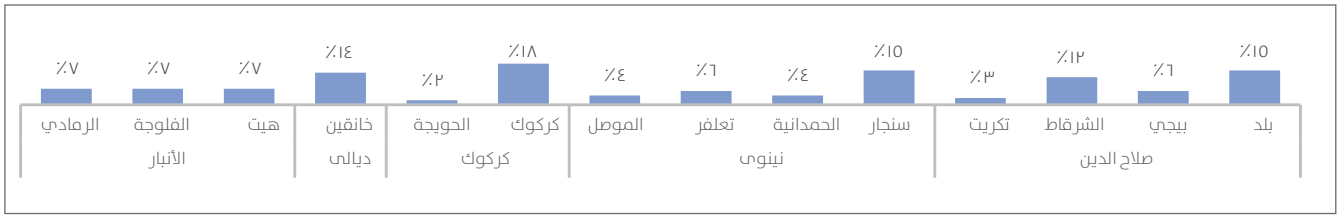

النسبة المئوية للعائدين الذين لا يشعرون بحماية الدولة من التهديدات الخارجية

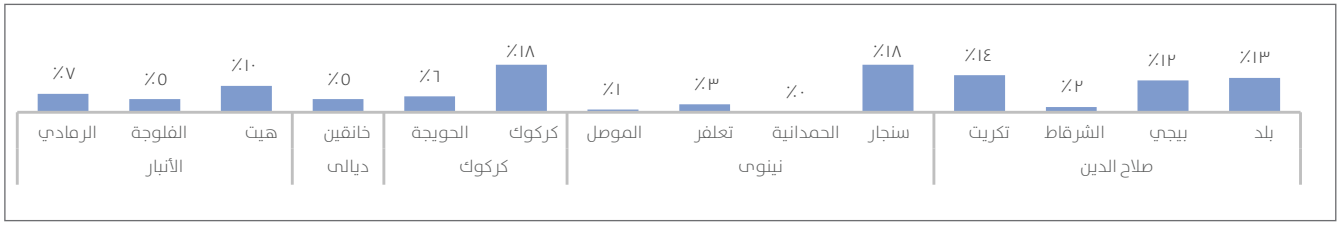

النسبة المئوية للعائدين الذين لا يشعرون بالثقة أو القبول في المجتمع

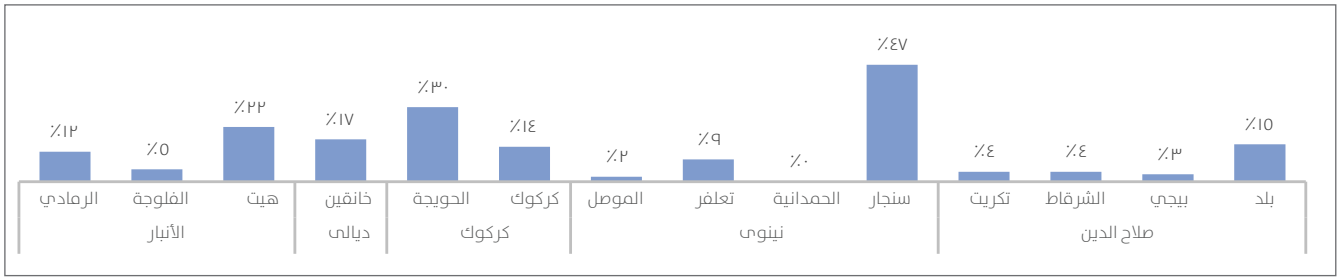

النسبة المئوية للعائدين الذين أفادوا بوجود انقسامات اجتماعية في المجتمع لا يمكن التوفيق بينها

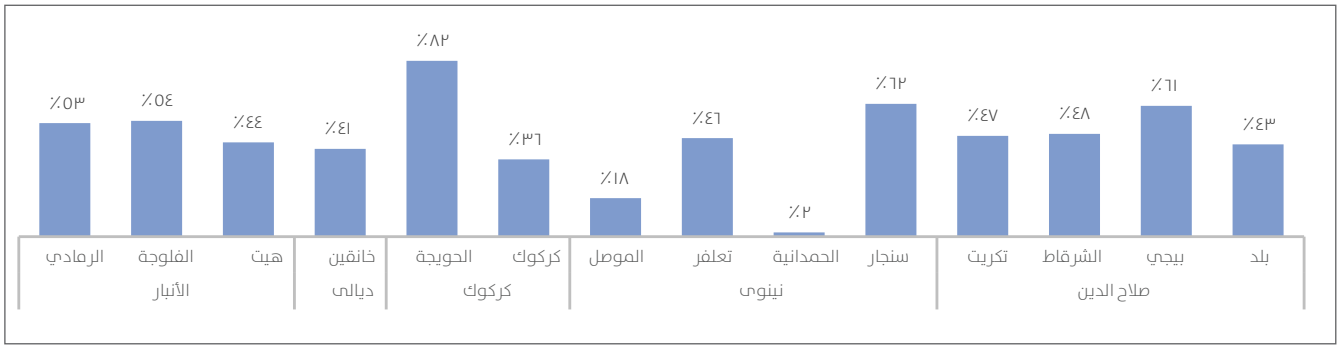

النسبة المئوية للعائدين الذين يخشون من تكرار العنف في المجتمع

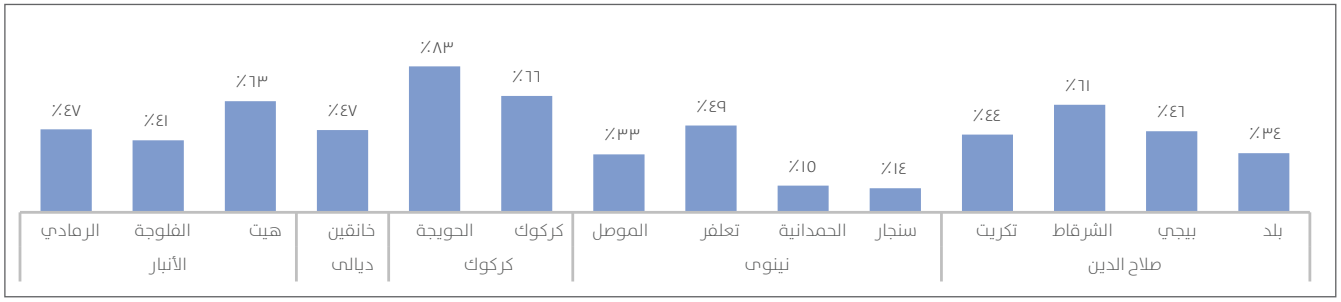

المعيار ٢: الحق في مستوى معيشي لائق

ترتبط مستويات المعيشة اللائقة في الغالب بالرفاهية المادية. وتتناول المعايير الفرعية الواردة هنا، العقبات التي تحول دون الوصول إلى الخدمات الأساسية والرعاية الصحية والتعليم (سواء من حيث الوصول إلى الخدمات وجودتها، أو القدرة على تلبية احتياجات الأهالي وتوقعاتهم).

الملاحظات الرئيسية: هناك إمكانية وصول شبه كاملة إلى السكن اللائق والخدمات العامة اللازمة لرفاهية الأسَر، كالخدمات الأساسية والتعليم والرعاية الصحية. ومنذ عام ٢٠١٢ تمت إلى حدٍّ كبير استعادة إمدادات المياه والكهرباء أو تحسينها، في مناطق العودة. مع ذلك، ما زالت هناك ثغرات واسعة في قدرة الخدمات العامة على تلبية احتياجات الأهالي وتوقعاتهم بشكل كامل ومستدام.

مستوى المعيشة اللائق: الاكتساب المباشر للحقوق مقارنة بالإيفاء المستدام للحقوق

غالباً ما يكون الحصول على مسكن لائق والمياه والكهرباء أول شرط يجب مراعاته من أجل العودة[٣٠]. فالخدمات العامة غير متوفرة بشكل مباشر بعد النزاع، بعد تضرّر المناطق السكنية والخدمات وشبكات الماء والكهرباء وغيرها. ويُعّد الافتقار إلى الخدمات العامة تحدياً استثنائياً لإعادة إدماج العائدين بصورة مستدامة. فتميل هذه العوامل إلى البروز في وقت مبكر من تدخلات السلطات وأصحاب المصلحة الدوليين في أعقاب النزاع[٣١]. غير أن العقبات التي تحول دون تحقيق الرفاهية الكافية قد تستمر حتى عند إعادة تأهيل المساكن وشبكات الخدمات. ويحدث هذا عندما يتحمل الأهالي انخفاض جودة أو كمية الخدمات لمدة طويلة.

إن التناقض بين الاكتساب المباشر لهذا الحق وبين الايفاء المستدام له، يتعلق بخدمتين عامتين وشاملتين لا غنى عنهما في العراق، هما الصحة والتعليم. إذ يجب أن يكون هناك توفير للرعاية الصحية والتعليم في مناطق العودة الآمنة التي يسهل الوصول إليها نسبياً. وفي الوقت نفسه، يجب عدم ممارسة التمييز ضد العائدين في هذه المناطق. وتلعب إعادة بناء وتأهيل الخدمات، وتسهيل المعاملات الورقية اللازمة للأسَر عند الضرورة، دوراً كبيراً في الحصول على هذا الحق. ومن أجل الحصول الكامل للحق في الرعاية الصحية والتعليم، يجب أن تلبي الخدمة المقدّمة توقعات الجمهور واحتياجات الأهالي بشكل فعال.

بعبارة أخرى، يُعّد الوصول والقدرة مكوّنين متممّين للحق في مستوى معيشي لائق. وهذا عنصر أساسي في العقد الاجتماعي بين المجتمع والدولة، لا سيّما في البلدان المتوسطة الدخل مثل العراق.

٣٠ المنظمة الدولية للهجرة، مجموعة العمل من أجل العودة RWG، والتقصّي الاجتماعي « الأبعاد المادية والاجتماعية للإسكان في المناطق المتأثرة بالنزاع،» موجز السلسلة المواضيعية لمؤشر العودة ١ (بغداد: المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠١٩).

٣١ تشمل التدخلات التي تركز على معالجة دمار المساكن المطالبات والتعويضات، على النحو المنصوص عليه على سبيل المثال في الإطار التنظيمي العراقي. وقد أدرج ذلك في مناقشة مخصصة في وقت لاحق من التقرير (انظر المعيار ٤، الحق في الاسترداد وحماية المساكن والأراضي والممتلكات).

كيف يُقاس الحق في مستوى معيشي لائق؟

تعرض الجداول التالية مدى توفر وقدرة خدمات الماء والكهرباء والرعاية الصحية والتعليم. ويبين الجدول أيضاً، نوع السكن اللازم لنيل هذا الحق مباشرة. ويمكن مقارنة بعض المؤشرات بمعاييرها المرجعية لعام ٢٠١٢ قبل النزاع. ويسلط هذا الأمر الضوء على تطورها ويضع في منظورها جهود إعادة التأهيل المبذولة منذ نهاية النزاع.

الاكتساب المباشر للحقوق عند العودة	أقضية العودة ٢٠٢٢	أقضية العودة ٢٠١٢
النسبة المئوية للأسَر العائدة التي تعيش في مساكن غير صالحة للسكن	٪١	
النسبة المئوية للأسَر العائدة التي لا تستطيع الحصول على إمدادات المياه العامة	٪٣	٪١٩
النسبة المئوية للأسَر العائدة التي لا تستطيع الحصول على إمدادات الكهرباء العامة	٪٠	٪١
النسبة المئوية للأسَر العائدة التي لا تستطيع الوصول إلى المؤسسات الصحية	٪١	٪٠
النسبة المئوية للأسَر العائدة التي لا يمكنها الوصول إلى المؤسسات التعليمية	٪٢	٪٢
النسبة المئوية للأسَر العائدة التي تتعرض للتمييز في الوصول إلى المؤسسات الصحية	٪١	
النسبة المئوية للأسَر العائدة التي تتعرض للتمييز في الوصول إلى المؤسسات التعليمية	٪١	

الإيفاء المستدام للحقوق كمقيمين على المدى الطويل	أقضية العودة ٢٠٢٢	أقضية العودة ٢٠١٢
النسبة المئوية للأسَر العائدة التي تفتقر إلى إمدادات المياه الكافية لتلبية احتياجاتها	٪٣٠	٪٤٥
النسبة المئوية للأسَر العائدة التي تفتقر إلى إمدادات كهربائية كافية لتلبية احتياجاتها	٪٧٨	٪٩٣
النسبة المئوية للأسَر العائدة التي واجهت مشاكل في الحصول على الرعاية الصحية	٪٦٢	
النسبة المئوية للأسر العائدة التي واجهت مشاكل في الحصول على التعليم	٪٦٤	
النسبة المئوية للعائدين الذين أشاروا إلى عدم قدرة الدولة على توفير الرعاية الصحية	٪٦٤	٪٤٥
النسبة المئوية للعائدين الذين أشاروا إلى عدم قدرة الدولة على توفير التعليم	٪٣١	٪١٩

ما الوضع فيما يتعلق بالاكتساب المباشر للحقوق في العراق؟

يعيش عدد قليل من العائدين في مساكن تتسّم بظروف مادية سيئة، كترتيبات الإيواء العشوائية أو المساكن المؤقتة أو المباني غير المكتملة أو الخيام. وهناك عدد قليل من العائدين الذين ما زالوا يعيشون في مساكن متضررة. وهذا تطور إيجابي، لا سيّما إذا أخذنا بالحسبان الأضرار التي خلّفها النزاع. والواقع أن ٥٩٪ من الأسَر العائدة ذكرت أن منازلها تضررت أو دُمِّرت أو نُهبَت. مع ذلك، تمكن المستجيبون من إصلاحها لجعلها صالحة للعيش مرة أخرى. وربمّا لا يعكس هذا المؤشر، سوى بعض القضايا المتعلقة بالحق في السَكن اللائق. ولا تعكس البيانات حقيقة أن الأسَر النازحة تعتبر أن دمار المساكن يمثل عائقاً رئيسياً أمام عودتهم. وعلى هذا النحو، ما تزال المساكن غير الصالحة للسَكن تُعّد مشكلة في العديد من المناطق المتأثرة بالنزاع.[٣٢]

إمدادات المياه والكهرباء في مناطق العودة، استعيدت أو تحسّنت إلى حدٍّ كبير، مع بعض الاستثناءات. فمعظم المنازل

٣٢ أنظر، فريق العمل المعني بالحلول الدائمة، تقارير مجموعات التنسيق على أساس المناطق: https://iraqdurablesolutions.net/Home/ABC.

والمواقع متصلة بالشبكات العامة. وفي الوقت الحالي، يصل التجهيز حتى إلى المناطق التي لم تتم تغطيتها في عام ٢٠١٢؛ مما يدل على الاستثمار المنفّذ في هذا القطاع. ويُعّد قضاء سنجار مثالاً واضحاً على هذا التوجه الإيجابي. ففي عام ٢٠١٢، كانت ٨ أسَر تقريباً من مجموع ١٠ أسَر تفتقر إلى إمدادات المياه عامة (٧٨٪) مقارنة بحوالي ٣ أسَر من كل ١٠ أسَر (٣١٪) تفتقر إلى هذه الخدمة عام ٢٠٢٢.

وأخيراً، فإن الحصول على الرعاية الصحية والتعليم أمر يبعث على التفاؤل أيضاً. إذ أفادت جميع الأسَر بإمكانية الوصول إلى مركز صحي أو مدرسة. وتدّل المؤشرات على مدى استعادة الخدمات في العراق، وإعادة الخدمات إلى مستويات ما قبل النزاع، من حيث القرب والتوافر الآمن. إضافة إلى ذلك، فإن حالات التمييز ذات الصلة بالوصول إلى هذه الخدمات محدودة للغاية. ومنها على سبيل المثال؛ العقبات البيروقراطية، كالحاجة إلى الواسطة، أو الاتصالات الشخصية أو مشاكل تتعلق بالمعاملات الورقية [٣٣] والإقصاء المباشر من قبل السلطات.

ما الوضع من حيث الايفاء المستدام للحقوق في العراق؟

يبدو أن وجهات النظر تتغير جذرياً عند التساؤل عن مدى ضمان مستوى المعيشة، باستثناء إمكانية الوصول المادي. ولدى معظم العائدين آراء سلبية في هذا الصدد، على النحو المبيّن أدناه. ومن الضروري قبل الخوض أكثر في هذا الموضوع، ملاحظة أن هذه القضايا منتشرة نسبياً في جميع أنحاء العراق.[٣٤] وبالتالي فإنها ليست مجرد نتيجة لمرحلة النزاع مع داعش، بل تدل أيضاً على عدم الاستقرار والإهمال الموجودين مُسبقاً.

تُظهر البيانات أن قطاعَي إمدادات الكهرباء وتوفير الرعاية الصحَية يتميّزان بأكبر فجوة بين إمكانية الوصول والكفاءة. فحيث أن إمكانية الوصول تشمل الجميع، يشير معظم العائدين إلى أن النظام لا يلبّي احتياجاتهم. وكذلك، أبلغ العائدون عن مشاكل في إمدادات المياه وتوفير التعليم، ولكن بدرجة أدنى. وتتميّز جميع الأقضية بهذه الديناميكية، الأمر الذي يدل على أنها قضية هيكلية، لا قضية معزولة.

وفيما يتعلق بالرعاية الصحية والتعليم، يبين الشكل (٣) القضايا التي تواجه العائدين بالنسبة لهذه الخدمات. فإلى جانب القدرة على تحمل تكاليف الرعاية الصحية، يبدو أن المشاكل الأخرى تتعلق بقدرة الحكومة على تقديم الخدمات: نقص العلاجات أو الأدوية في قطاع الرعاية الصحية، والمواد المعيبة أو الأماكن أو الموظفين في قطاع التعليم.

باختصار، إنّ ما يمكن أن تقدّمه الدولة أدنى من توقعات الناس؛ وهذه مشكلة قائمة لم يتم حلّها. فعدم التوافق بين التوقعات، وبين توفير الحكومة للخدمات العامة، ليس مهماً فقط لإعادة الإدماج، بل لتقييم ثقة السكان بالمؤسسات وبآفاق حياتهم وحياة الأجيال القادمة في البلاد (المزيد من التفاصيل، في الأقسام التالية من هذا التقرير).

٣٣ تنطبق العقبات البيروقراطية بشكل خاص على التعليم عند تسجيل الأطفال في المدارس. فما تزال هناك عقبات كبيرة أمام الأسَر التي تفتقر إلى الوثائق الثبوتية، وهي حقيقة ذات صلة خاصة بالأسَر التي يشتبه بانتمائها لداعش. وتقوم الجهات الفاعلة الإنسانية المتخصصة بتنفيذ تدخلات حماية محددة لهذه الحالات. مزيد من التفاصيل في تحليل المعيار ٥: الحق في الوثائق الثبوتية الشخصية.

٣٤ المنظمة الدولية للهجرة والتقصّي الاجتماعي، مناخ من الهشاشة: السمات الأسرية في جنوب العراق؛ محافظات البصرة، ذي قار وميسان (بغداد: المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠٢٢): https://iraqrecovery.iom.int/Southern%20Profiles/.

الشكل ٣. القضايا ذات الصلة بالوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم

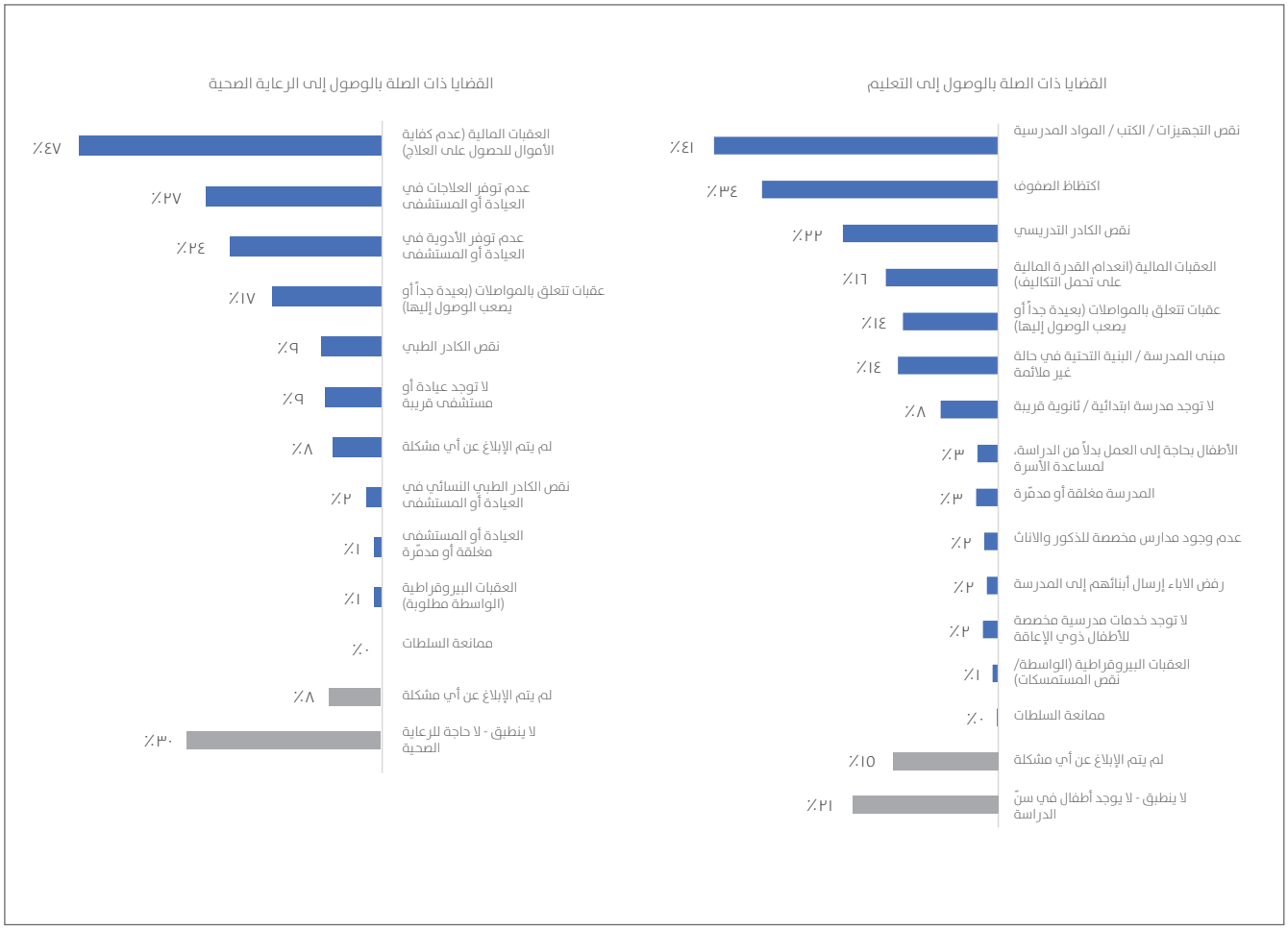

كل قضاء لوحده: جداول موجزة للمعيار ٢

تقدم الأرقام التالية توزيعاً للمؤشرات المستخدمة لقياس الحق في مستوى معيشي لائق في الأقضية. فالأهالي في قضاء الحويجة أفادوا أن عدداً كبيراً من الأسَر يعيشون في مساكن غير صالحة للسكن (١٥٪). وفي الحمدانية وسنجار، أشار الأهالي إلى عدم حصولهم على المياه العامة بنسبة ٢٧٪ في الحمدانية و٣١٪ في سنجار. ويعتبر قضاء سنجار، القضاء الوحيد التي ذكر فيه عدد كبير من المستجيبين عدم وصولهم إلى المؤسسات التعليمية (٢١٪).

النسبة المئوية للأسَر العائدة التي تعيش في مساكن غير صالحة للسكن

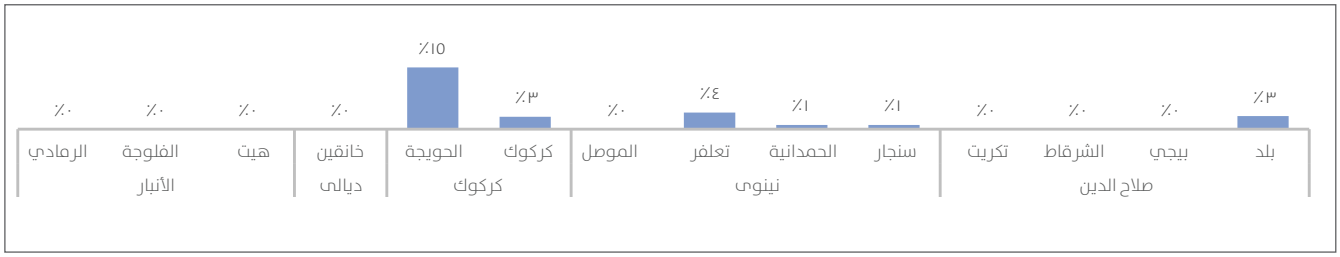

النسبة المئوية للأسَر العائدة التي لا تحصل على المياه العامة

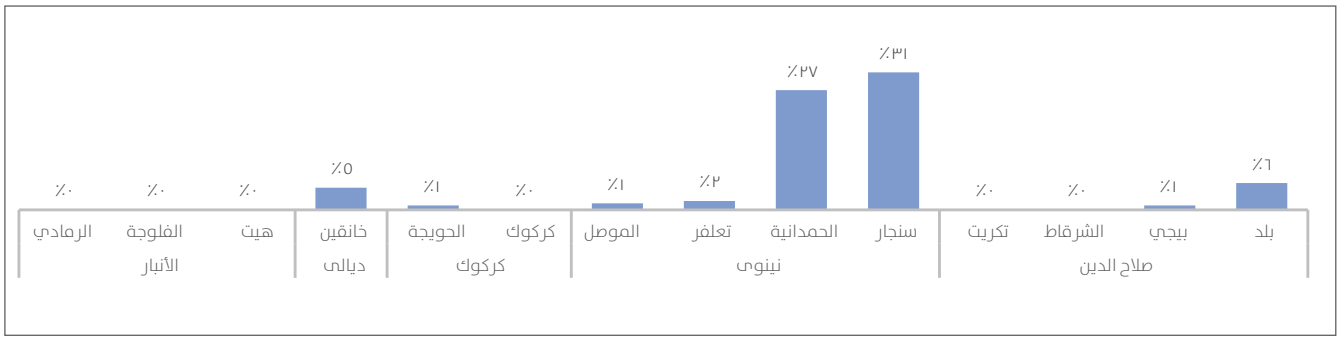

النسبة المئوية للأسَر العائدة التي لا تحصل على الكهرباء العامة

النسبة المئوية للأسَر العائدة التي لا تستطيع الوصول إلى المؤسسات الصحية

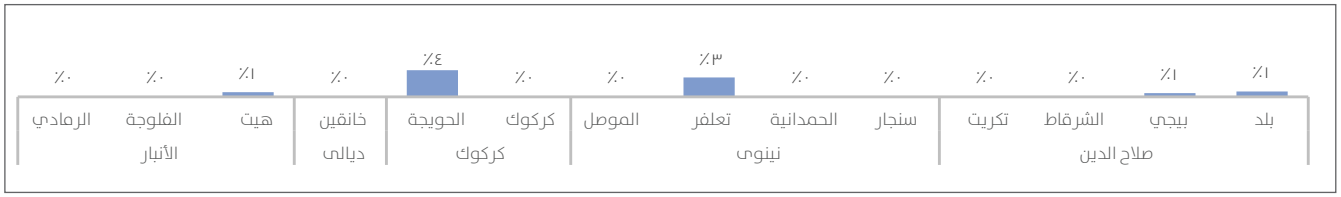

النسبة المئوية للأسَر العائدة التي لا تستطيع الوصول إلى المؤسسات التعليمية

النسبة المئوية للأسَر العائدة التي تعاني من التمييز في الوصول إلى المؤسسات الصحية

النسبة المئوية للأسَر العائدة التي تعاني من التمييز في الوصول إلى المؤسسات التعليمية

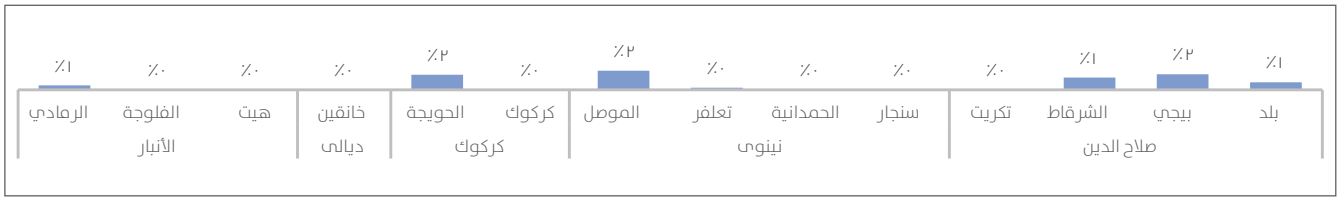

النسبة المئوية للأسَر العائدة التي لا تحصل على إمدادات المياه الكافية لتلبية احتياجاتها

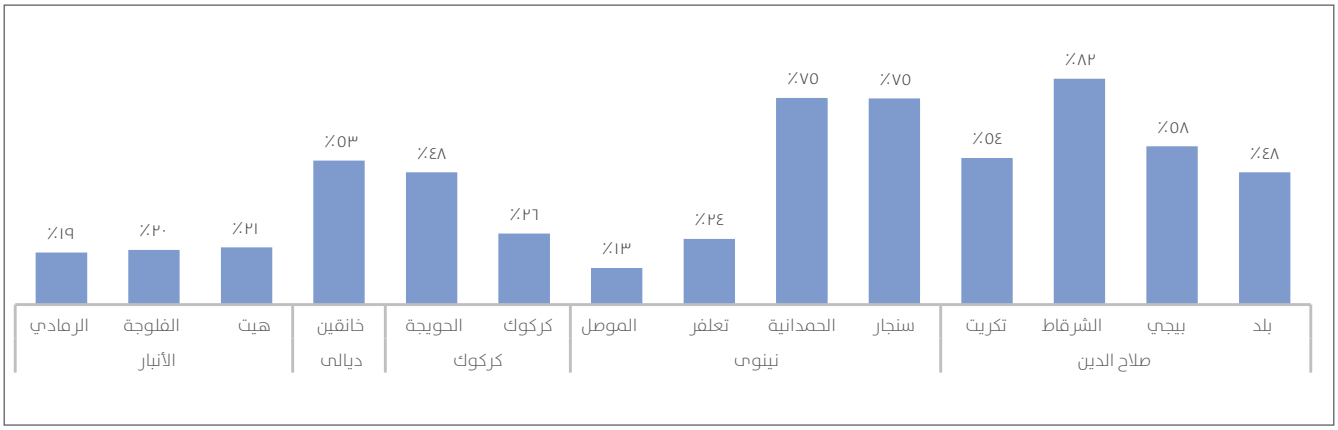

النسبة المئوية للأسَر العائدة التي لا تحصل على إمدادات الكهرباء الكافية لتلبية احتياجاتها

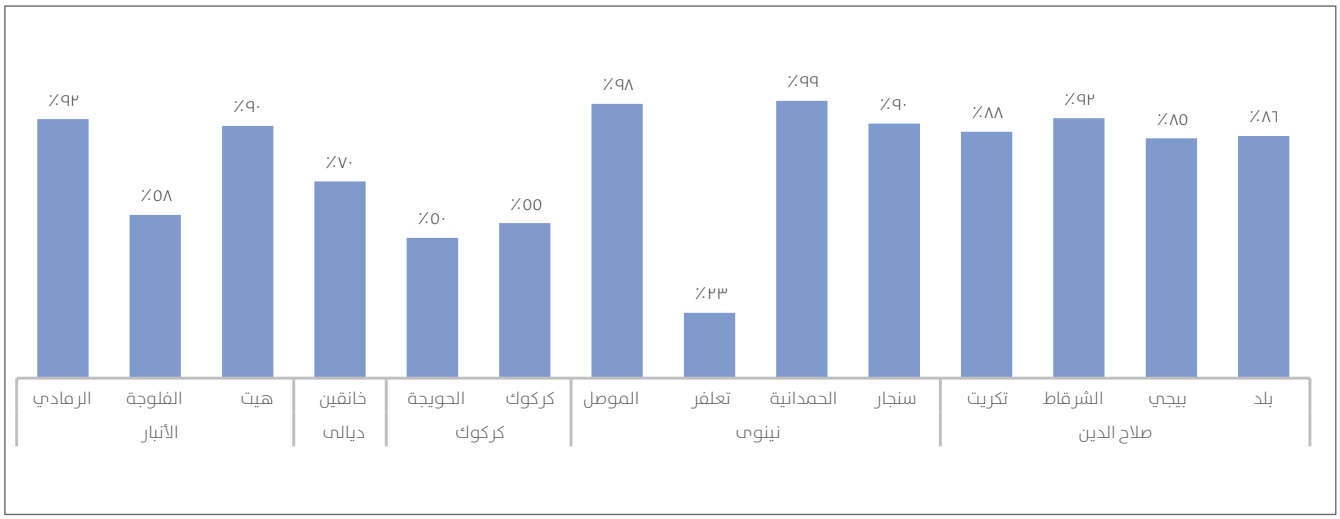

النسبة المئوية للأسَر العائدة التي تواجه مشاكل في الحصول على الرعاية الصحية

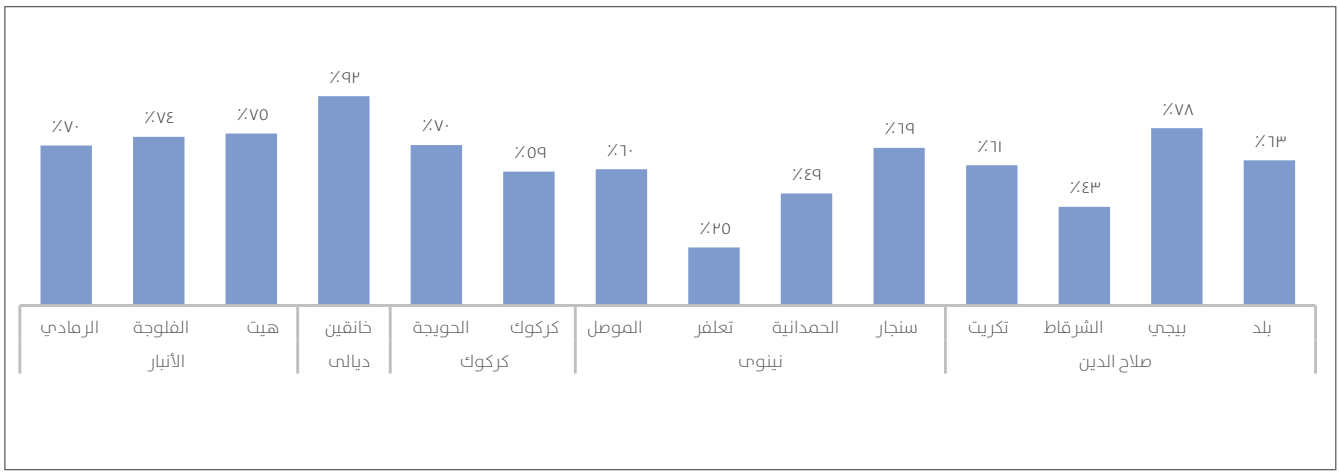

النسبة المئوية للأسَر العائدة التي تواجه مشاكل في الحصول على التعليم

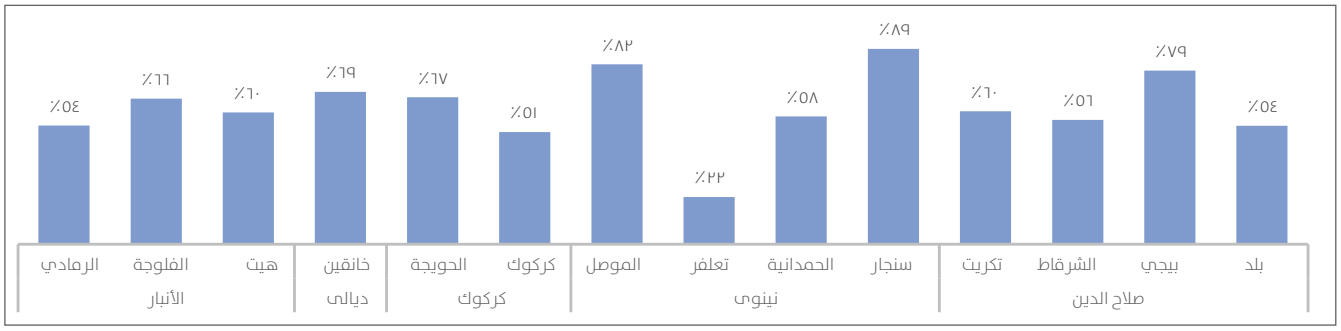

النسبة المئوية للعائدين الذين أشاروا إلى عدم كفاية الرعاية الصحية التي توفرها الدولة

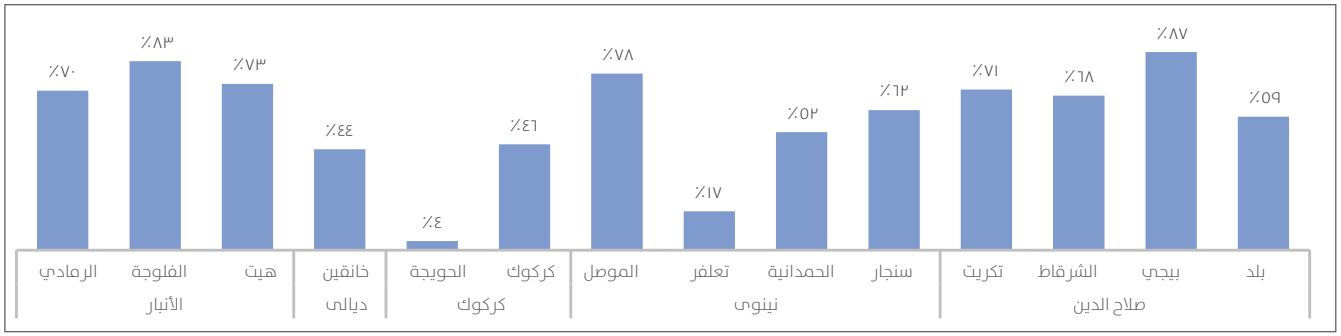

النسبة المئوية للعائدين الذين أشاروا إلى عدم كفاية التعليم الذي توفره الدولة

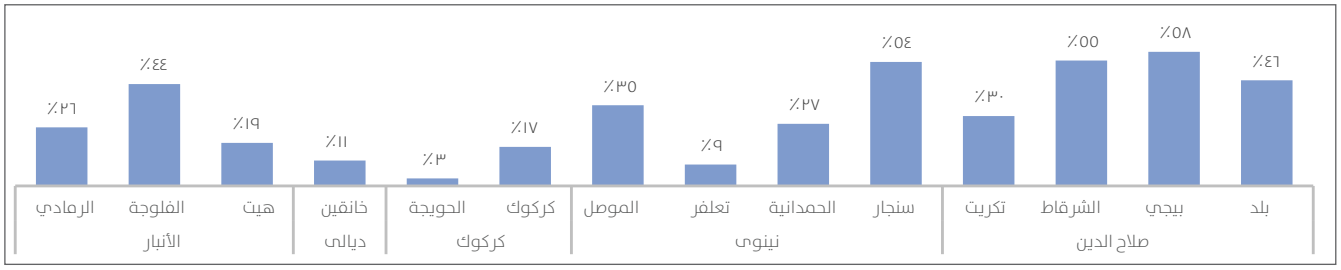

المعيار ٣: الحق في الوصول إلى سُبل العيش والأمن الاقتصادي

يتأثر الحق في سُبل العيش عند العودة بمخاوف العائدين المباشرة. من ذلك على سبيل المثال: منعهم ظلماً من خلق سُبلهم للعيش، وقضايا هيكلية تتعلق بالانتعاش الاقتصادي وتوافر الفرص للجميع.

الملاحظات الرئيسية: ما زالت هناك بعض جوانب التمييز لدى بعض العائدين من حيث الوصول إلى سوق العمل. بيد أن مستويات العمالة عادت إلى حد كبير إلى مستويات ما قبل النزاع. ورغم أن ذلك يُعّد أمراً إيجابياً، إلاّ إنّ الموارد المالية المحلية ما تزال ضعيفة، وهناك شعورٌ ممتدٌ بانعدام الأمن الاقتصادي. وأفادت أسرة واحدة من كل ثلاث أسَر عائدة أنها لا تملك المال الكافي لشراء الغذاء، أو أن لديها ما يكفي من المال لشراء الغذاء، ولكن ليس لشراء مواد أساسية أخرى.

الأمن الاقتصادي وسُبل العيش: الاكتساب المباشر على الحقوق مقارنة بالإيفاء المستدام للحقوق

لا يمكن للعائدين ممارسة حقهم في سُبل العيش عندما يمنعهم الآخرون أو يعاملونهم بتمييز من حيث فرص العمل، أو إعادتهم إلى وظائفهم السابقة، أو استعادة ممتلكاتهم الإنتاجية. ويتعلق جزء من هذه القضية بالتماسك الاجتماعي؛ حيث يواجه العائدون الباحثون عن عمل رفضاً من قبل أصحاب العمل بسبب هويتهم، أو الاشتباه بوجود روابط بينهم وبين ديناميكيات الصراع. وكذلك الحال حين تفرض السلطات قيوداً على إعادة الموظفين الحكوميين السابقين إلى وظائفهم عند عودتهم، خاصة فيما يتعلق بالحصول على الموافقات الأمنية اللازمة. ومن جهة أخرى، قد يواجه العائدون الذين اعتادوا العمل في الزراعة والثروة الحيوانية والتجارة قبل النزوح قيوداً عند سعيهم إلى استئناف سُبل العيش هذه. ويرتبط ذلك أحياناً بوجود جهات فاعلة معينة في مناطق العودة، تسعى إلى تحقيق مكاسب مالية من خلال فرض ضرائب معيّنة أو قبول رشاوى أو مصادرة السلع أو المعدات.[٣٥]

حتى في حال عدم وجود تمييز، واستطاعة العائدين الحصول على عمل، فإن العديد من الأسَر تفشل في تأمين سبل عيشها أو تحقيق وضع اقتصادي أكثر استقراراً. وغالباً ما تحدث إعادة الإدماج في الاقتصادات الهشّة أو المعطّلة، حيث تؤثر البطالة المرتفعة على جميع الفئات السكانية. وفي مثل هذه الظروف، يمثل الحق في سبل العيش تحدياً؛ نظراً لاحتمال عدم توفر فرص العمل، وبقاء الأسَر في أوضاع مالية هشّة أو محفوفة بالمخاطر؛ الأمر الذي يجعل من اتخاذ إجراءات لمعالجة أوجه القصور الهيكلية في مناطق العودة مسألة حتمية[٣٦]. ويمكن الاستدلال على وصول العائدين إلى حالة الأمن والاستقرار الاقتصاديين، من خلال آرائهم بشأن إذا ما كان من الممكن لأطفالهم أن يعيشوا في ظروف أفضل عندما يكبرون.

٣٥ روجر غويو وسوغاند أفكاري، «الاقتصاد السياسي بعد الصراع في سنجار، العراق: مدى أهمية تبعات النزاع والإهمال التاريخي لتعافي الاقتصاد المحلي» موجز السياسات (أربيل: التقصّي الاجتماعي، ٢٠١٩).

٣٦ جوردان ليسر روي: «إذا غادرتُ. . . لا أستطيع التنفس": تغيّر المناخ وحماية المدنيين في العراق (أربيل: سيفيك، ٢٠٢٢).

كيف يُقاس الحق في سُبل العيش والأمن الاقتصادي؟

تغطي المؤشرات الواردة أدناه مختلف الحالات التي قد يتعرض فيها العائدون للتمييز في الحصول على سُبل العيش في مناطقهم الأصلية؛ تليها مؤشرات قياس مدى معيشة الأسَر العائدة في ظل ظروف اقتصادية هشّة وذات آفاق ضعيفة.

والمؤشر الوحيد هنا الذي يتناسب مع عام ٢٠١٢ هو معدل البطالة. فبالنسبة لكل من الدراسة الحالية وبيانات عام ٢٠١٢، لا يُحسَب هذا المعدل من المسح العام، بل من سجّل جميع الأفراد الذين تزيد أعمارهم عن ١٦ عاماً داخل أسرة المستجيب؛ الأمر الذي يجعله أكثر دقة.[٣٧]

الاكتساب المباشر على الحقوق عند العودة	أقضية العودة ٢٠٢٢	أقضية العودة ٢٠١٢
النسبة المئوية للأسَر العائدة التي يعاني أحد أفرادها من التمييز في الوصول إلى العمل	٪١٠	
النسبة المئوية للأسَر العائدة التي يمُنَع أحد أفرادها من تولي الوظيفة العامة	٪١	
النسبة المئوية للأسَر العائدة التي يمُنَع أحد أفرادها من استرداد ممتلكاته التجارية أو عمله	٪١	

الإيفاء المستدام للحقوق كمقيمين على المدى الطويل	أقضية العودة ٢٠٢٢	أقضية العودة ٢٠١٢
النسبة المئوية للبطالة في أقضية العودة	٪١٤	٪١٥
النسبة المئوية للأسَر العائدة ذات الدخل غير المستقر	٪١٩	
النسبة المئوية للأسَر العائدة ذات قدرة شرائية متدنية	٪٣٣	
النسبة المئوية للعائدين الذين يشعرون أن مستقبل الأجيال القادمة لن يكون أفضل	٪٦٦	

ما الوضع فيما يتعلق بالاكتساب المباشر للحقوق في العراق؟

يبدو أن العائدين قادرون على الوصول إلى سوق العمل أو سُبل العيش بحريّة دون تمييز. وكثيراً ما يتم الإبلاغ عن الوصول إلى سُبل العيش دون تمييز كمسألة تماسك اجتماعي، حيث يواجه العائدون الذين يبحثون عن عمل تمييزاً من أصحاب العمل (الذين هم أيضاً من النازحين سابقاً، في معظم الحالات). من جهة أخرى، أشار الموظفون المحتملون إلى حاجتهم لاستخدام الواسطة أو العلاقات الشخصية للعثور على عمل، رغم عدم تضمين هذه الحالات في هذا المؤشر.

أما حالات التمييز الأخرى المسجلة في هذه الدراسة فضئيلة. إذ أشار عدد قليل من الأسَر إلى أنّ أحد أفرادها الذي كان موظفاً حكومياً قبل النزاع ممنوع من العودة إلى وظيفته السابقة.[٣٨] وبحسب العيّنة، كان لدى ٣٥٪ من الأسَر فرد يعمل في القطاع العام (بما في ذلك قوات الأمن) في عام ٢٠١٤ قبل النزاع؛ فيما يعمل حوالي ٢٨٪ من المستجيبين في نفس الوظيفة في الوقت الحالي.

ويتعلق التفاوت في احصائيات ما قبل النزاع وما بعده بحالات التقاعد المبلغ عنها (٦٪). يليها عدم السماح لهم بالعودة إلى وظائفهم السابقة (١٪). كما أشار عدد قليل من الأسَر إلى أنهم لا يستطيعون استعادة نشاطهم الاقتصادي (أي الزراعة أو الثروة الحيوانية أو التجارة أو غيرها) بسبب القيود المفروضة عليهم، أو مصادرة السلطات والجهات الفاعلة في المنطقة، لسلعهم ومعداتهم.

٣٧ يُحسب معدل البطالة بقسمة عدد الأفراد في سن العمل العاطلين عن العمل والذين يبحثون بنشاط عن عمل على إجمالي القوى العاملة (أي السكان النشطين اقتصادياً في سن العمل بما في ذلك العاملين والعاطلين عن العمل). وبالتالي فإن السكان غير النشطين اقتصادياً، بما في ذلك الطلاب وربات البيوت والمتقاعدين وأولئك الذين لا يستطيعون العمل وأولئك الذين لا يرغبون في العمل، غير مشمولين بهذا الحساب.

٣٨ تحدث هذه المواقف بشكل متكرر في حال الاشتباه بانتماء موظف سابق إلى تنظيم داعش عندما كانت المجموعة تسيطر على المنطقة، وعدم حصول ذلك الموظف على موافقة أمنية. على هذا النحو، قد لا يبلغ المستجيبون عن مثل هذه القضايا الحساسة. وتجدر الإشارة إلى أن الوظيفة الحكومية هي المهنة الأكثر انتشاراً بين السكان.

ما الوضع من حيث الإيفاء المستدام للحقوق في العراق؟

فضلاً عن التمييز، يُعّد الافتقار إلى سُبل العيش المتاحة في مناطق الأصل أكبر عقبة تؤثر على جميع الأسَر. ويُعدّ معدل البطالة، المؤشر الأكثر موضوعية لقياس الوضع الاقتصادي العام في موقع ما. إذ يبيّن هذا المعدل أن الحالة الراهنة في مناطق العودة شبيهة بمستويات ما قبل النزاع. إذ تبلغ نسبة البطالة في المناطق التي تم تقييمها ١٤٪، وهو نفس المعدل تقريباً لنفس المناطق في عام ٢٠١٢. وتتذبذب نسبة البطالة من ٨٪ في الفلوجة إلى ٣٩٪ في الشرقاط. مع ذلك، يعتبر قضاء الشرقاط منطقة ناشزة؛ حيث لا يوجد قضاء آخر يتجاوز معدل البطالة البالغ ٢٠٪. ورغم كون هذه النتائج مرتفعة نسبياً، إلا أنها تقترب من معدل البطالة في العراق البالغ ١٣٪، ومعدل منطقة الشرق الأوسط المقدر بنسبة ١١٪، وكلاهما يستند إلى بيانات عام ٢٠١٧ [٣٩].

ويتحدد الأمن الاقتصادي أساساً بمصادر الدخل التي يمكن للأسَر الاستفادة منها وبمستوى الإنفاق الذي تستطيع تحمله. حيث يعتمد عدد قليل من المستجيبين على ما يمكن اعتباره مصادر دخل غير مستقرة فقط لتدبر أمورهم؛ بما في ذلك العمل اليومي أو التجارة العشوائية أو مساعدات أفراد الأسرة الآخرين أو الصدقات أو المدخرات (الشكل ٤).

الشكل ٤: مصادر إيرادات الأسَر

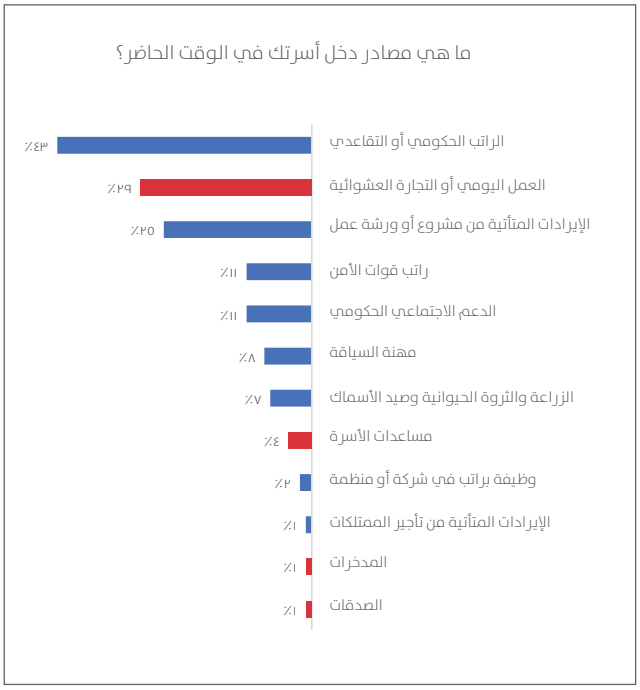

ملاحظة: يمكن اختيار أكثر من اجابة. مصادر الدخل غير المستقرة ملوّنة باللون الأحمر.

أفادت نسبة أكبر من الأسَر بأنها تكافح مالياً من أجل تغطية نفقاتها. وتعتبر القدرة على تحمل التكاليف مؤشراً شائعاً لتصنيف الثروة الأسَرية والفقر. ويبين الجدول (٢) فئات الأسَر العائدة في مناطق العودة. ويتراوح ثلث العيّنة من عدم وجود ما يكفي من المال للطعام، إلى وجود ما يكفي من المال للطعام ولكن ليس للمواد الأساسية الأخرى.

٣٩ قاعدة بيانات البنك الدولي، أنظر: https://data.worldbank.org/. العراق ٢٠٢٢ معدل البطالة يقدر أيضاً بنسبة ١٣٪ استناداً إلى قاعدة بيانات ILOSTAT التابعة لمنظمة العمل الدولية، أنظر: https://ilostat.ilo.org/data/

الجدول ٢. مستويات قدرة الأسَر الشرائية (حسب إفادتها) على تحمل التكاليف والقوة الشرائية عبر مناطق العودة

القدرة الشرائية		نسبة الأسَر
الحدّ الأدنى	ليس لدينا ما يكفي من المال حتى من أجل الطعام	٦٪
	لدينا ما يكفي من المال للطعام، ولكن ليس بما يكفي لشراء الملابس والأحذية التي نحتاجها	٢٧٪
	لدينا ما يكفي من المال للطعام والملابس، ولكن ليس بما يكفي لشراء أشياء باهظة الثمن إذا اضطررنا إلى ذلك	٤٥٪
	يمكننا شراء بعض المواد الغالية الثمن، لكن لا يمكننا شراء كل ما نريد	١٩٪
الحدّ الأعلى	يمكننا شراء ما نريد	٤٪

ورغم أن المؤشرات العامة لسُبل العيش والأمن الاقتصادي قد لا تعتبر ضارة بشكل خطير، فإن هناك افتقاراً عاماً للثقة بالمستقبل. فمعظم العائدين لا يتوقعون أن تتحسن ظروفهم المعيشية أو أن تتوفر الفرص للأجيال القادمة. ورغم كون هذا المؤشر أكثر ذاتية، إلا أن التمسك بهذه الآراء، من شأنه أن يشكل قرارات الأسرة حول المناطق التي يمكن أن توفر مستقبلاً أفضل لأطفالهم، وإذا ما كانوا يفكرون بجدية في الانتقال إلى مكان آخر.

كل قضاء لوحده: جداول موجزة للمعيار ٣

بيانات عن الأقضية لأغراض المؤشرات المستخدمة لقياس الحقوق المتعلقة بالحصول على سبل العيش والأمن الاقتصادي.

النسبة المئوية للأسَر العائدة التي يتعرض أحد أفرادها للتمييز في الوصول إلى سوق العمل

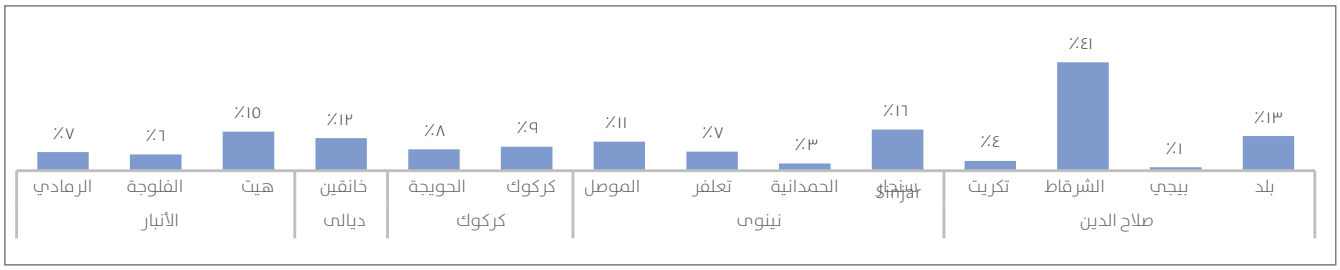

النسبة المئوية من الأسَر العائدة التي يمُنع أحد أفرادها من العودة إلى وظيفته السابقة

النسبة المئوية للأسَر العائدة التي يمُنع أحد أفرادها من استرداد ممتلكاته الإنتاجية

نسبة البطالة في مناطق العودة

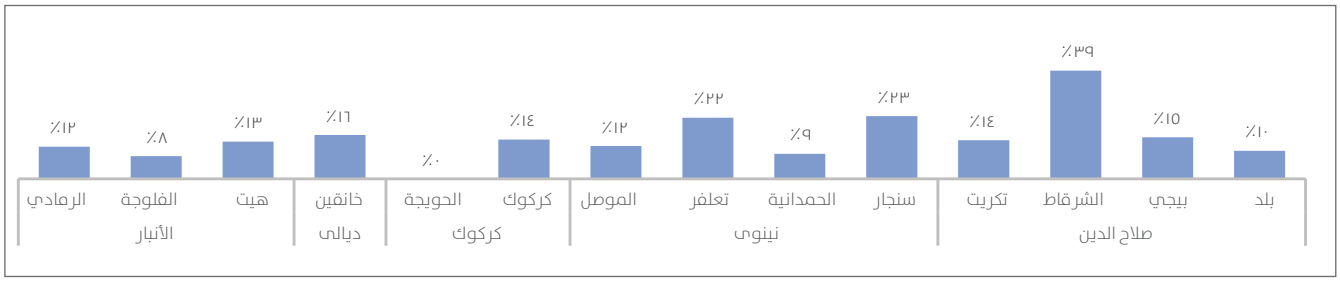

النسبة المئوية للأسَر العائدة ذات مصادر الدخل غير المستقرة

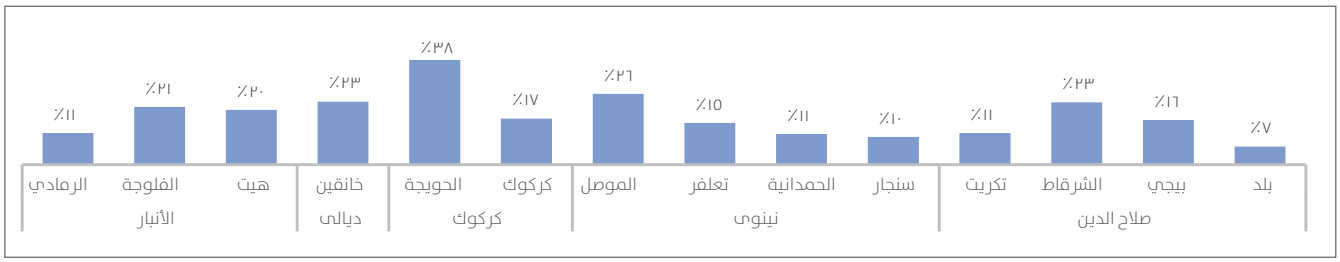

النسبة المئوية للأسَر العائدة ذات مستويات القدرة الشرائية المتدنية

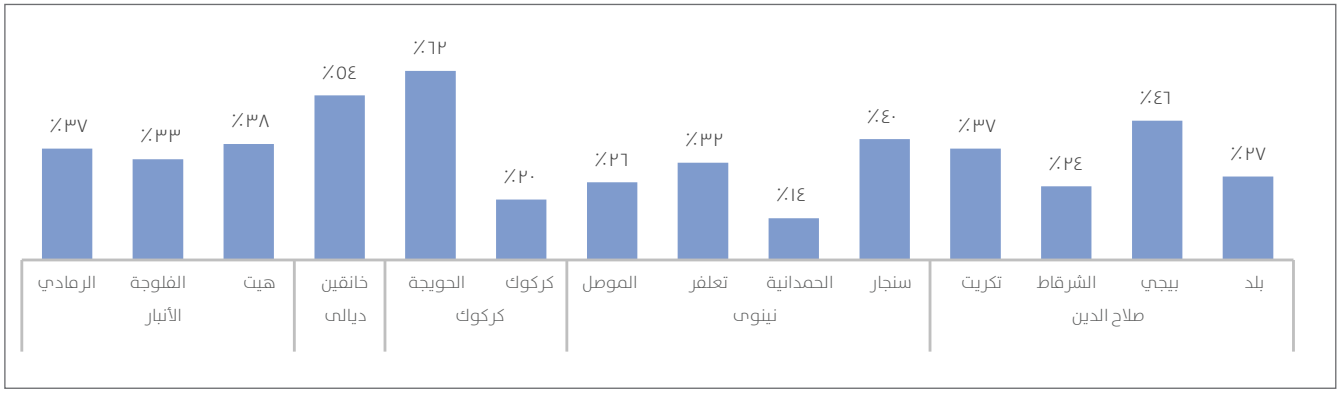

النسبة المئوية للعائدين الذين يشعرون أن ظروف وحياة الأجيال القادمة لن تكون أفضل

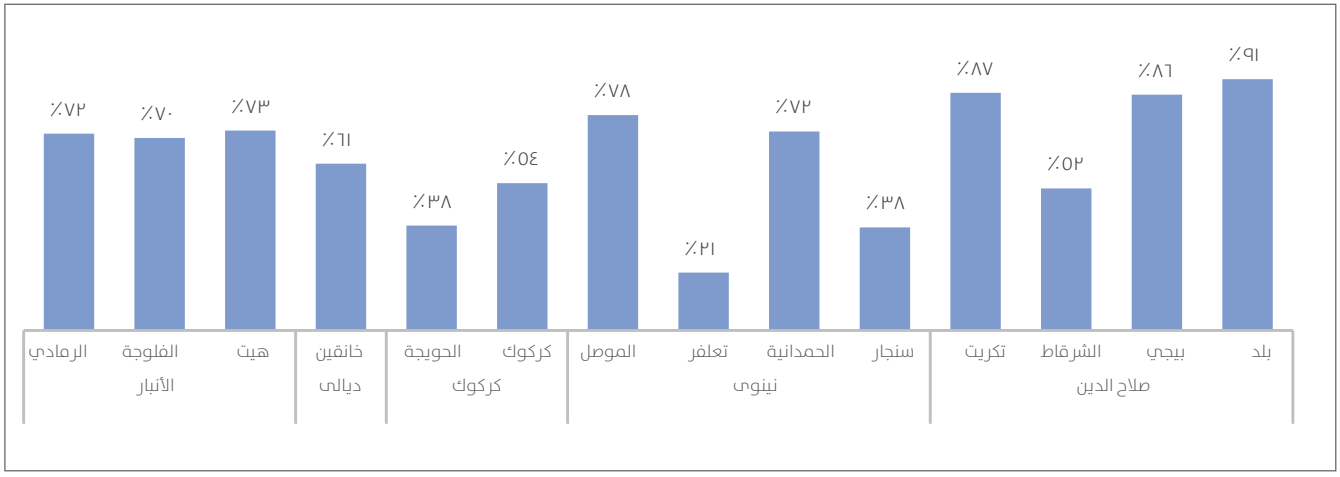

المعيار ٤: الحق في استرداد وحماية المساكن والأراضي والممتلكات

تبحث هذه المجموعة من المؤشرات في عقبات أخرى تتجاوز دمار المساكن، ومن شأنها أن تمنع العائدين من الاستقرار مرة أخرى في ديارهم. وترتبط حقوق التعويض واسترداد الممتلكات ارتباطاً وثيقاً بقضايا السَكن والأرض والممتلكات، ذات الصلة بعمليات المساءلة والانتصاف.

الملاحظات الرئيسية: بشكل عام، تمكن العائدون من استعادة مساكنهم الأصلية. كما حصل بعضهم من المستحقين للتعويض على تعويض السَكن. مع ذلك، ما زالت هناك مسائل تتعلق ببطء وعدم كفاءة آلية التعويضات. كما أنّ هناك مواطن ضعف أخرى من حيث حماية الأراضي على المدى البعيد، حيث تعيش أسرة واحدة من كل ثلاث أسَر عائدة في مساكن وحيازة عشوائية وغير رسمية.

استرداد الممتلكات والأراضي والملكية وحمايتها: الاكتساب المباشر على الحقوق مقارنة بالإيفاء المستدام للحقوق

إنّ الروابط بين حقوق إعادة الإدماج وبين حقوق السكن والأرض والملكية، لا تشمل فقط الحق القانوني للعائدين في الوصول إلى منازلهم الأصلية، بل تشمل أيضاً الحق في الحصول على التعويض عن خسارة السكن والأرض والممتلكات بسبب النزاع. وتميل قضايا السكن والأرض والممتلكات إلى أن تكون في قلب ديناميكيات ما بعد النزاع، بسبب الدمار الذي لحق بالمناطق السكنية، والنزاعات المجتمعية المتعلقة عادة باحتلال المنازل.

في البلدان التي تعاني من هذه الحالة مثل العراق؛ غالباً ما تكون هناك أطُر تنظيمية للتعامل مع حماية السكن والأرض والممتلكات، تنطوي على تقديم مطالبات إلى السلطات المختصة. وفي العراق، ما زال القانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠٠٩ المعدل في ٢٠١٥، سارياً بأثر رجعي منذ آذار ٢٠٠٣ حتى الوقت الحاضر. ويشمل هذا القانون الأضرار التي تسبب بها تنظيم داعش، أو بسبب العمليات العسكرية ضد هذا التنظيم. كما يسعى القانون إلى تعويض المواطنين عن الوفيات والإصابات والأضرار التي لحقت بالممتلكات، وغير ذلك.[٤٠]

هناك منظور هيكلي عندما يتعلق الأمر بحماية السكن والأرض والممتلكات. والممارسة الطويلة الأجل للحق في أمن الحيازة تكون أحياناً عرضة للمسائل المرتبطة بالطابع الشكلي لملكية المنزل والأرض. وقد يبقى العديد من العائدين في وضع غير آمن، أو يكونوا عرضة في معظم الحالات للملكية العشوائية منذ ما قبل النزوح. ويظهر الطابع العشوائي للسكن والأرض والممتلكات في المناطق الحضرية بشكل خاص؛ بسبب اختيار النازحين السابقين أو المتبقين الانتقال إلى هذه المناطق، حيث لم يتمكن الإطار المؤسساتي من معالجة ذلك. وهذا أمر يجعل الأسَر أكثر عرضة للعيش في مساكن دون المستوى، ونزاعات على الملكية، وتخلية جماعية من قبل السلطات. كما يميل ايضاً إلى ترك هذه الأسَر دون مستندات رسمية تمكنها من تقديم طلبات للحصول على التعويض، حتى في حال كونها تستحق ذلك.

٤٠ كارولين بودو؛ "نأمل، لكننا يائسون: "تصورات المدنيين وعملية التعويض في العراق (أربيل: سيفيك ، ٢٠١٨)؛ وخالد زازا وآخرون, الموصل بعد المعركة: معالجة الأضرار التي لحقت بالمدنيين ومستقبل نينوى (لندن: وقف إطلاق النار مركز من أجل حقوق المدنيين / المجموعة الدولية لحقوق الأقليات، ٢٠٢٠).

كيف يُقاس الحق في استرداد وحماية السكن والأرض والممتلكات؟

يتم تقييم القضايا المتعلقة بحقوق الملكية بشكل أساسي من خلال ثلاث حالات، هي: احتلال المسكن، والقدرة على تقديم طلب للحصول على تعويض في حالة الضرر أو الدمار، والطابع العشوائي للسكن أو ملكية الأرض. إلاّ أنه لا يوجد معيار متاح لعام ٢٠١٢ بالنسبة لهذه المؤشرات الثلاثة.

ومن المهم ملاحظة ارتباط المؤشر المتعلق بتعويض السكن والأرض والممتلكات ارتباطاً وثيقاً بمدى استطاعة الأسَر المؤهلة تقديم طلباتها، أو عدم قدرتها على ممارسة هذا الحق بسبب التمييز في المعاملة. وفيما يأتي مزيد من المعلومات فيما يتعلق بسياق هذه العملية، بما في ذلك حقيقة أن العديد من الأسَر تمكنت بالفعل من تقديم طلبات التعويض، لكنها بعيدة عن الحصول عليه بسبب تأخر الردّ.

الاكتساب المباشر على الحقوق عند العودة	أقضية العودة ٢٠٢٢	أقضية العودة ٢٠١٢
النسبة المئوية للأسَر العائدة التي لا تعيش حالياً في مساكنها المعتادة، ولا تستطيع استردادها أو الوصول إليها بسبب احتلالها من قبل الغير أو مصادرتها أو منعها من القيام بذلك	٪١>	
النسبة المئوية للأسَر العائدة التي مُنعت من الحصول على تعويض عن الممتلكات	٪٢	

الإيفاء المستدام للحقوق كمقيمين على المدى الطويل	أقضية العودة ٢٠٢٢	أقضية العودة ٢٠١٢
النسبة المئوية للأسَر العائدة التي تعيش في مساكن أو أراضٍ عشوائية	٪٣٥	

ما الوضع فيما يتعلق بالاكتساب المباشر للحقوق في العراق؟

تعيش ثمانية أسَر من كل عشر أسَر في نفس المساكن التي كانت تعيش فيها قبل النزاع؛ بينما قام آخرون بتغيير مكان إقامتهم بسبب تضرر أو دمار منازلهم، أو لأنها كانوا يعيشون فيها كمستأجرين قبل الحرب. من ناحية أخرى، لا تستطيع نسبة صغيرة جداً من الأسَر التي غيّرت مساكنها استعادة تلك المساكن، نظراً لاحتلالها من جهات أخرى، أو بسبب مصادرتها من قبل السلطات، أو لأن أصحابها ممنوعون من العودة إليها.

ونظراً للأضرار الجسيمة التي لحقت بالمنازل والدمار الناجم عن النزاع، فإن التعويض عن الممتلكات سِمة رئيسية في مناطق العودة، رغم أن معظم الأسَر تمكنت من إعادة تأهيل أو ترميم منازلها المتضررة أو المدمرة للعيش فيها مرة أخرى (أنظر المعيار ٢ أعلاه). وبحسب مستويات دمار أو تضرر المساكن التي أبلغ عنها العائدون، يبدو أن حوالي ٧٠٪ من الأسَر مؤهلة للحصول على تعويض بشكل عام؛ وهم القادرون فعلاً على تقديم طلباتهم للحصول على تعويض؛ حيث أفاد ٢٪ فقط من الأسَر بأنهم منعوا من الوصول إلى آلية التعويضات. فيما فضّل آخرون عدم تقديم طلباتهم في الوقت الحالي لأسباب مختلفة، كما يوضح الشكل (٥).

الشكل ٥. التعويض عن الممتلكات في مناطق العودة

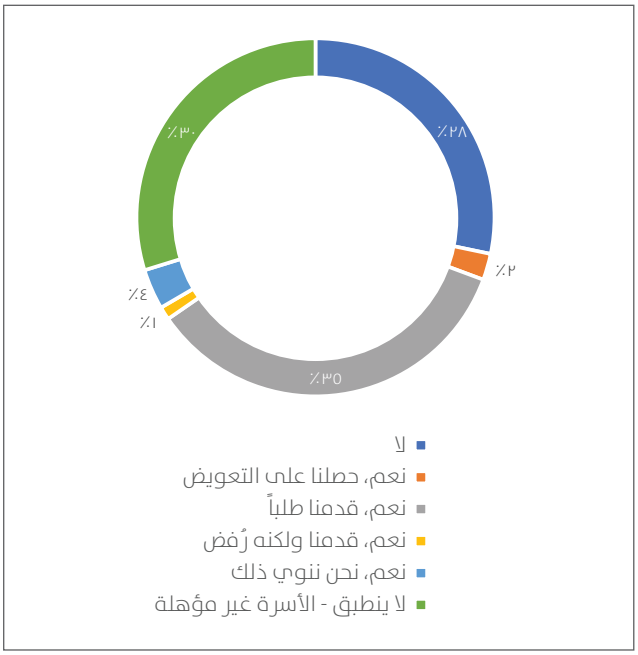

ما سبب عدم رغبتك في طلب التعويض؟	
لا يستحق العناء	٪٨
لا نثق بالنظام	٪٧
لا نريد أن نمر بهذه العملية	٪٥
عملية مكلفة	٪٤
نحن ممنوعون من طلب التعويض	٪٢
لا نملك المستمسكات المطلوبة	٪١
غير ذلك	٪٢

ويشير ما يزيد قليلاً على ثلث الأسَر العائدة التي قدمت طلبات للحصول على تعويض، إلى أن طلباتها ما زالت دون حل. وفي كثير من الحالات، قد يستمر هذا الوضع لسنوات، إذ ليس هناك ما يضمن حصولهم على تعويض في الوقت المناسب. وقد أدى التأخير في معالجة هذه الطلبات إلى تأخير دفع التعويضات لسنوات[٤١]. كما تأثرت عمليات التعويض السابقة والحالية بالتأخير والإجراءات البيروقراطية التي أثرت سلباً على ثقة المتضررين بالمؤسسات العراقية[٤٢]. وبالتالي، يمكن تفسير هذا الوضع أيضاً على أنه حق لم يتحقق بعد.

ما الوضع بالنسبة للإيفاء المستدام للحقوق في العراق؟

يُعّد الطابع العشوائي للمساكن والأراضي أمراً شائعاً نسبياً في العديد من مناطق العودة. يوضح الجدول (٣) بالتفصيل، الأنواع المختلفة من المساكن وملكية الأراضي التي أبلغ عنها المستجيبون. ويبيّن الصفّ الأول الحيازة القانونية والآمنة، حيث تمتلك الأسَر قطعة أرض للأغراض السكنية ومسجلة حسب الأصول. مع ذلك، ينتشر هذا الوضع فقط في المناطق الحضرية الكبيرة، مثل تكريت والموصل. أما بالنسبة لبقية الأقضية، فإن الاتجاه الأكثر شيوعاً هو توسّع الأسَر في الأراضي الزراعية أو الاستقرار في الأراضي العامة دون موافقة رسمية.

الجدول ٣. حالة ملكية المسكن في مناطق العودة

الوضع القانوني		
	أرض سكنية خاصة (مشتراة ومسجلة)	**٪٦١**
	أرض سكنية خاصة (غير مشتراة)	٪٣
	مسكن عام	٪١
	أرض زراعية (مشتراة أو موهوبة)	٪١٧
	أرض زراعية (غير مشتراة)	٪٦
	أرض عامة (ممنوحة من الحكومة)	٪١
	أرض عامة (مشتراة أو موهوبة)	٪٣
	أرض عامة (مشيد عليها دون موافقة رسمية)	٪٥
	أرض عامة زراعية مستأجرة	٪٢
	[مجهول]	٪١

٤١ اينا رحيمة جان وآخرون؛ قضايا السكن والأرض والممتلكات التي تواجه العائدين في المناطق المستعادة من العراق (بغداد: المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠١٦). بودو؛ «نأمل، لكننا يائسون" وخالد زازا وآخرون؛ الموصل بعد المعركة.

٤٢ ديبورا إيسر وبيتر فان دير أويرايرت؛ الأرض والممتلكات وتحديات العودة بالنسبة للنازحين العراقيين، التقرير الخاص ٢٢١ (واشنطن العاصمة) المعهد الأمريكي للسلام، ٢٠٠٩) بودو، " نأمل، لكننا يائسون" وخالد زازا وآخرون؛ الموصل بعد المعركة.

كل قضاء لوحده: جداول موجزة للمعيار ٤

بيانات عن الأقضية لأغراض المؤشرات المستخدمة لقياس الحق في استرداد وحماية المساكن والأراضي والممتلكات.

النسبة المئوية للأسَر العائدة التي لا تعيش حالياً في مساكنها الأصلية، والتي لا تستطيع استعادتها أو الوصول إليها بسبب احتلالها أو مصادرتها أو منعها من ذلك

النسبة المئوية للأسَر العائدة الممنوعة من الحصول على تعويض

النسبة المئوية للأسَر العائدة التي تعيش في مساكن أو أراضٍ عشوائية

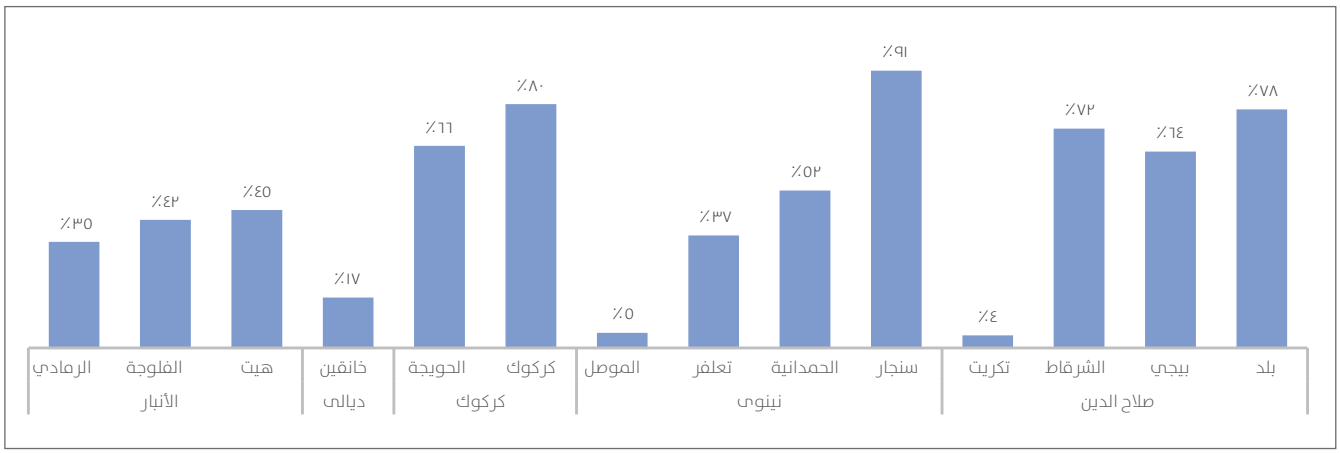

المعيار ٥: الحق في الوثائق الثبوتية الشخصية

تتمثل العقبات التي تعترض إعادة الإدماج أيضاً في قضايا الوثائق الثبوتية الشخصية لأفراد الأسرة.

الملاحظات الرئيسية: تقتصر المشكلات المتعلقة بالوثائق الشخصية في الغالب على بعض الأسَر، وغالباً ما تتعلق بتلك التي يشتبه بانتمائها أو انتماء بعض أفرادها لتنظيم داعش. ورغم كونهم يمثلون تمثل نسبة صغيرة من حالات العائدين، فإن هؤلاء الأشخاص يحتاجون إلى تدخلات ومناصرة مستمرة ومتخصصة.

الوثائق الثبوتية الشخصية: الاكتساب المباشر للحقوق مقارنة بالإيفاء المستدام للحقوق

يلعب امتلاك الوثائق الثبوتية الشخصية دوراً حاسماً في عملية العودة. إذ تعتبر الوثائق الثبوتية مستندات أساسية وضرورية للحصول على موافقة أمنية للأسَر والأفراد الراغبين في العودة. وبالتالي فهي تؤثر على حرية تنقل الأفراد، فضلاً عن تأثيرها على قدرتهم في الوصول إلى الخدمات الحكومية أو العدالة أو البحث عن عمل أو الحصول على المساعدة. وطوال فترة النزوح، كانت الأسَر تعاني من مشاكل في الحصول على الوثائق الثبوتية الأساسية بسبب فقدانها أو عدم الاعتراف بها، وغير ذلك.

بعودتهم بدون وثائق ثبوتية أساسية، يمكن أن تتعرض الأسَر العائدة إلى مخاطر الأمن والحماية.[٤٣] فالإجراءات البيروقراطية تشمل تدقيقاً أمنياً للأقارب، خاصة بالنسبة للأسَر التي يشتبه بانتمائها أو انتماء أحد أفرادها إلى داعش. وكثيرا ما تعاني هذه الأسَر أيضاً من وصمة العار والتمييز.[٤٤] وتواجه نساء كثيرات عقبات في الحصول على شهادات وفاة أو طلاق من أزواجهن المتوفين أو المفقودين الذين تربطهم صلات بتنظيم داعش؛ كما أنهم يواجهون مشاكل في الحصول على شهادات ميلاد الأطفال.

ما الوضع فيما يتعلق بالاكتساب المباشر للحقوق في العراق؟

تبيّن النتائج أن حوالي ٢٪ من الأسَر لديها فردٌ ما يزال بدون بعض الوثائق الثبوتية. ولا يوجد فرق كبير في هذه النسبة بالنسبة للأسَر التي تعيلها نساء، أو الأسَر التي عادت في أوقات متباينة منذ النزاع. ولا تشير بعض القضايا المتكررة التي تبلغ عنها الأسَر التي تسعى إلى الحصول على وثائق ثبوتية جديدة بدلاً من المفقودة، بالضرورة إلى أي نوع من أنواع التمييز. وتشمل القضايا بدلاً من ذلك، نقص المعلومات حول كيفية استبدال الوثائق، ونقص الموارد المالية اللازمة للقيام بذلك، وعدم وجود وثائق ثبوتية أولية داعمة. وأشار بعض المستجيبين صراحة إلى رفض السلطات القيام بالإجراءات اللازمة لاستبدال الوثائق الثبوتية. فحوالي ١٤٪ من العائدين في هذه العيّنة الذين أبلغوا عن فقدان الوثائق الثبوتية في مرحلة ما منذ عام ٢٠١٤، حصلوا على وثائق ثبوتية جديدة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المسائل لا تنطبق بأي حال من الأحوال على الأهالي العائدين. بل يبدو أن المشكلات المتعلقة بالوثائق الثبوتية تقتصر على مجموعات معيّنة، وهو ما يفسّر هذه المعدلات المنخفضة. **مع ذلك، فإن تأثير عدم وجود وثائق ثبوتية، والتعقيد الذي تتسّم به طريقة المعالجة، يجعل الحق في الوثائق الثبوتية أحد أهم الحقوق التي تتطلب الاهتمام.** وعليه، فإن هناك حاجة كبيرة إلى التدخلات المستمرة والمشاركة في هذه القضايا للفئات الهشّة، خاصة مع إغلاق المخيمات. ومن المرجح أن يتسّم ساكنوا المخيمات أو المستوطنات العشوائية بالحصّة الأكبر من قضايا الوثائق الثبوتية، مما يمنعهم من العودة أو البحث عن حلول أخرى للنزوح.[٤٥]

والجدير بالذكر أن نسبة الأسَر في قضاء سنجار أعلى بكثير من المعدل. وكثيراً ما يفسّر ذلك بإرث من التمييز القانوني ضد الإيزيديين، خلّفته سياسات النظام السابق. فعلى سبيل المثال، لا يوجد في القضاء سلطات أو دوائر حكومية ذات صلة للحصول على الوثائق بسهولة.[٤٦]

٤٣ الكسندرا سيح؛ حواجز الولادة: الولادات غير المسجلة في العراق، محكوم عليهم بالسجن على الهامش مدى الحياة (أربيل: المجلس النرويجي للاجئين، ٢٠١٩).

٤٤ بولا جارسيا؛ تجاهل الفئات الأكثر هشاشة في العراق: محنة النازحين (أربيل: سيفيك، ٢٠٢١).

٤٥ إليسيا بوكانان وكارولين زولو؛ الحياة على الهامش: إعادة النظر في احتياجات الأشخاص الذين ليس لديهم وثائق ثبوتية في عراق ما بعد النزاع (أربيل: المجلس الدنماركي للاجئين، المجلس النرويجي للاجئين، اللجنة الدولية للإنقاذ، JC ، BWA، منظمة كردستان لمراقبة حقوق الانسان، و HAI، ٢٠٢٢).

٤٦ اينا رحيمة جان وآخرون؛ قضايا السكن والأرض والممتلكات.

كل قضاء لوحده: جداول موجزة للمعيار 0

بيانات عن الأقضية لأغراض المؤشرات المستخدمة لقياس الحق في الوثائق الثبوتية.

النسبة المئوية للأسَر العائدة التي ما زال أحد أفرادها بدون وثائق ثبوتية أساسية

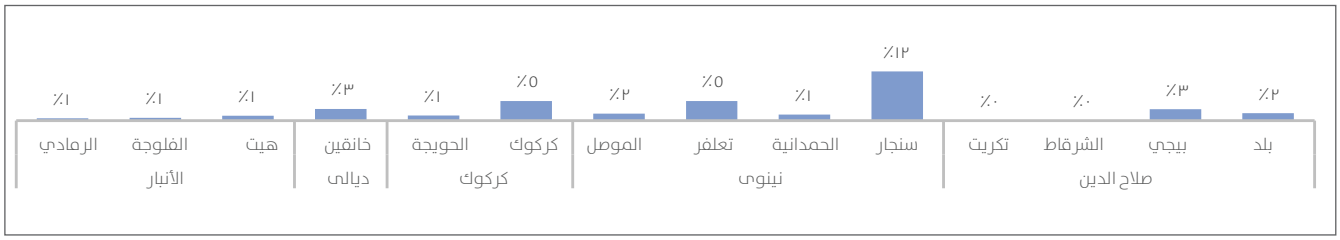

المعيار ٦: الحق في لمّ شمل الأسرة

يتناول الحق في لمّ شمل الأسرة الحالات التي يتم فيها فصل أفراد الأسرة بالقوة ومنعهم من لمّ شملهم في منطقة الأصل.

الملاحظات الرئيسية: لا توجد حالات شائعة لفصل الأسَر العائدة قسراً ومنع بعض أفرادها من العودة. مع ذلك، قد لا يشمل هذا المؤشر حالات الأقارب المقربين المفقودين أو المختفين.

لمّ شمل الأسرة: الاكتساب المباشر على الحقوق مقارنة بالإيفاء المستدام للحقوق

يشير هذا الحق إلى ضمان تمكّن العائدين من لمّ شمل أفراد أسرهم الذين انفصلوا عنهم بسبب النزوح، والبحث معاً عن حل دائم.[٤٧] وينبغي أن يحدث ذلك في أسرع وقت ممكن، لا سيّما عند تعلق الأمر بالأطفال أو كبار السنّ أو غيرهم من الأشخاص الضعفاء. وتتعلق جوانب أخرى بالبحث عن المفقودين، من أجل تحديد مصير الأقارب المفقودين وأماكن وجودهم، وإبلاغ أقرب الأقرباء بالتقدم المحرَز ونتائج التحقيق. ومن الضروري في حالة العثور على أقارب مفقودين، اتخاذ إجراءات قانونية خاصة لتزويد أقرب الأقرباء بإمكانية الوصول السريع إلى الرواتب التقاعدية والممتلكات أو ترتيبات الرعاية حسب الاقتضاء.[٤٨]

وتركز البيانات هنا على لمّ شمل العائدين (إذا رغبوا في ذلك) مع أفراد أسَرهم الذين انفصلوا عنهم بسبب النزوح. وقد يتخذ الانفصال الأسَري أشكالاً عديدة في سياق العودة. وربما تشمل عملية العودة، تفضيل بعض أفراد الأسَر العودة إلى موطنهم الأصلي، بينما يبقى أفراد آخرون في حالة نزوح.

ولكن في حالة حدوث الانفصال بشكل آخر، كما هو الحال في الحالات الموضّحة أدناه، فذلك يعني أن الأسَر قد تسعى إلى الحصول على حقها في لمّ الشمل. وربما يكون أفراد الأسرة مفقودين أو مختفين في بعض الحالات، خاصة بعد النزاع. وفي حالات أخرى، قد يكون هناك سبب قانوني، سواء كان رسمياً أو عُرفياً، يعيق لمّ شمل الأسرة. فعلى سبيل المثال، تحدث هذه الحالات عندما يفتقر الأفراد إلى الموافقات الأمنية، أو سجنهم، أو منعهم من العودة من قبل السلطات أو قوات الأمن أو العشائر. أما بالنسبة للعودة المحظورة، التي ترتبط عادة بالاشتباه بانتماء الأسَر العائدة لتنظيم داعش، فإن عودة تلك الأسَر من شأنها أن تشكل خطراً؛ لا عليهم فقط، بل على أفراد أسَرهم الذين عادوا بالفعل (في بعض الحالات، لأنهم تبرؤوا من أولئك الأقارب، لكي يتمكنوا من العودة). وبالتالي هناك غموض فيما يتعلق بهذه المسألة.

ما الوضع من حيث الاكتساب المباشر للحقوق في العراق؟

لتقييم هذه المعايير، لا يُنظَر إلاّ في الحصول المباشر على الحق في لمّ شمل الأسرة فيما يتعلق بلمّ أفراد الأسرة المنفصلين.

في عام ٢٠٢٢، أفاد أقل من ١٪ من الأسَر عن فقدان أحد أفرادها حالياً بسبب العودة القسرية أو المحظورة. وهكذا، فإن بعض الأسَر فقط أفادت بأن أحد أقاربها قد انفصل عنها بالقوة أو تمَ منعه من العودة. وتتركز معظم هذه الحالات في قضاء هيت؛ وفي أغلب الأحيان تعلل الأسَر ذلك بمنعها من العودة من قبل السلطات أو قوات الأمن أو العشائر. وتجدر الإشارة إلى أن المؤشر المحدد المستخدم في المسح قد لا يبلغ عن حالات أخرى من الانفصال القسري للأسَر، التي تتناول على وجه التحديد الأقارب المقربين المفقودين أو المختفين أثناء النزاع أو في فترة ما بعد النزاع.[٤٩]

٤٧ اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات؛ إطار عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن الحلول الدائمة، ٤٠.

٤٨ نفس المصدر السابق، الصفحة ٤١.

٤٩ لوضع هذه الشكوى في السياق، أظهرت أسئلة أخرى في المسح أن ١٧٪ من الأسَر التي اختطف أحد أفرادها، قد اختفى أو سُجِن في مرحلة ما خلال نزاع داعش. مع ذلك، لم تكن هناك متابعة فيما يتعلق بوضعهم الحالي.

كل قضاء لوحده: جداول موجزة للمعيار ٦

بيانات عن الأقضية لأغراض المؤشرات المستخدمة لقياس الحق في لمّ شمل الأسرة

النسبة المئوية للأسَر العائدة التي انفصل أحد أفرادها عنها بالقوة أو تمّ منعه من العودة

المعيار ٧: الحق في المشاركة في الشؤون العامة

من العناصر الأخرى لإعادة الإدماج: تمكين العائدين من ممارسة حقهم في المشاركة في الشؤون العامة في مناطقهم الأصلية، والاضطلاع بدورٍ مفيد فيها على قدم المساواة.

الملاحظات الرئيسية: يشعر العائدون عموماً بالقدرة على المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والمدنية دون تمييز. وأفاد المستجيبون بأنهم قادرون على التسجيل لأغراض التصويت مثلاً إذا اختاروا ذلك. مع ذلك، أفادت أسرة واحدة من كل ثلاث أسَر أنها غير قادرة على التعبير عن آرائها الانتقادية دون أن تتعرض للعنف الانتقامي ضدها. إضافة إلى ذلك، أفاد معظمهم أن مشاركتهم في الشؤون العامة لا تفيد، لأنها لا تحدث تغييراً.

المشاركة في الشؤون العامة: الاكتساب المباشر للحقوق مقارنة بالإيفاء المستدام للحقوق

هناك طرق مختلفة للمشاركة والمساهمة في شؤون المجتمع. منها مثلاً؛ المشاركة في الأنشطة المشتركة، والتواصل والتفاعل مع أعضاء المجتمع الآخرين، أو أن يكون لهم رأي في الاتجاه الذي يتجه إليه المجتمع، في تحديد ما يجب القيام به لتحسين الحياة فيه للمقيمين. هذه هي العناصر الأساسية التي تساعد على تعزيز التماسك الاجتماعي فيما بين الأهالي وبين الأهالي والدولة.

وعلى هذا النحو، يجب أن يكون العائدون قادرين على الانخراط في جميع أنشطة المشاركة العامة هذه دون تمييز أو تداعيات سلبية ضدهم. والقضية لا تتعلق بمشاركة الأهالي من عدمها (لأن لديهم الحق في عدم القيام بذلك) بل إذا تمّ منعهم من القيام بذلك استناداً إلى هويتهم.

ما زال توصيف هذا الحق يتجاوز تحديد حالات التمييز. فالمسألة هي أن المشاركة العامة مهمة؛ كونها تمنح إحساساً بصنع القرار داخل المجتمع، يمتد من المستوى المحلي إلى المستوى الوطني. ويتحقق ذلك عادة عندما يشعر الأهالي أن التغيير ممكن في النهاية، أو أن هناك شعوراً بالتضامن، وأن أصواتهم مسموعة[٥٠]. فالمشاركة العامة وتعبئة المجتمع جزء لا يتجزأ من تأسيس مجتمع أكثر عدلاً وإنصافاً، لا سيّما في المناطق التي تأثرت بالنزاع.

كيف يُقاس الحق في المشاركة في الشؤون العامة؟

تشمل المؤشرات الواردة أدناه أشكالاً مختلفة من المشاركة العامة، منها على سبيل المثال: التطوع في المجتمع، والتبرع للأعمال الخيرية، والمبادرة بمشروع مجتمعي، وإبداء الرأي في الشؤون العامة أو السياسية، والتعبير عن المظالم أو المطالب، والاتصال بقادة المجتمع للتعبير عن رأي ما، والمشاركة في العمليات الديمقراطية الوطنية. وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة؛ جرت انتخابات برلمانية وطنية في البلاد عام ٢٠٢١ قبل جمع البيانات لأغراض هذه الدراسة.

بالنسبة لهذه المؤشرات الثلاثة[٥١]، ليس هناك معيار مرجعي لعام ٢٠١٢، نظراً للتغييرات في صياغة الاستجابات لالتقاط العقبات المتعلقة بالنزوح.

٥٠ نادية صديقي وخوكر محمد؛ الحركات قبل الآليات: المظالم المجتمعية ومجالات فرصة العدالة التصحيحية في سياق العدالة الانتقالية. ملخص النتائج (أربيل: التقصّي الاجتماعي، ٢٠٢٢).

٥١ هذه المؤشرات مستمدة من المسوح القياسية للمشاركة العامة المستخدمة في العراق سابقاً، والتي تم تكييفها مع سياق الحلول الدائمة في مرحلة ما بعد النزاع، بما في ذلك مسح شبكة المعرفة العراقية (٢٠١١)، قاعدة بيانات من قبل المكتب المركزي للإحصاء، حكومة العراق، والمعهد الأمريكي للسلام، وسَند لبناء السلام، والتقصّي الاجتماعي، وإطار عمل رصد النزاعات وتحقيق الاستقرار (٢٠٢٠)، والإطار الاستراتيجي والتشغيلي للحلول الدائمة المشتركة بين الوكالات في العراق (٢٠٢١).

الاكتساب المباشر للحقوق عند العودة	أقضية العودة ٢٠٢٢	أقضية العودة ٢٠١٢
النسبة المئوية للعائدين الذين يشعرون بالتمييز ضدهم أو منعهم من المشاركة في الأنشطة المدنية	٪١	
النسبة المئوية للعائدين الذين يشعرون بالتمييز ضدهم أو منعهم من المشاركة في الشؤون العامة أو السياسية	٪٢	
النسبة المئوية للعائدين الذين واجهوا عقبات عند ممارستهم التصويت في انتخابات عام ٢٠٢١	٪٧	

الإيفاء المستدام للحقوق كمقيمين على المدى الطويل	أقضية العودة ٢٠٢٢	أقضية العودة ٢٠١٢
النسبة المئوية للعائدين الذين يتجنبون المشاركة في الشؤون العامة لأنهم يائسون من التغيير	٪٢٥	
النسبة المئوية للعائدين الذين يشعرون بأنهم غير قادرين على التعبير عن آرائهم الانتقادية دون تعرضهم للعنف	٪٣٠	
النسبة المئوية للعائدين الذين يشعرون بأن العملية الانتخابية لا تترجم الاحتياجات أو التوقعات إلى نتائج ملموسة	٪٨٤	

ما الوضع فيما يتعلق بالاكتساب المباشر للحقوق في العراق؟

يتفاوت مستوى مشاركة الأفراد في المجتمع المحلي بشكل خاص (الشكل ٦). فرغم أن هناك معدلات عالية من المشاركة في العمل التطوعي أو في المبادرات المجتمعية، إلاّ إن المشاركة في الشؤون السياسية أو العامة أقل شيوعاً (الجزء الأيسر من الشكل ٦). حيث ذكرت نسبة كبيرة من الأفراد عدم اهتمامهم بالمشاركة.

بناء على هذه النتائج، تُعّد مشاعر التمييز في المشاركة العامة ضئيلة. وغالباً ما تقتصر على مناطق محددة، كالحويجة وبلّد وخانقين. وتتسّم هذه المناطق بمعدلات أعلى من المتوسط من العائدين الذين يشعرون بأنهم يتعرضون للتمييز أو المنع من المشاركة في الأنشطة الاجتماعية.

الشكل ٦. المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والمدنية

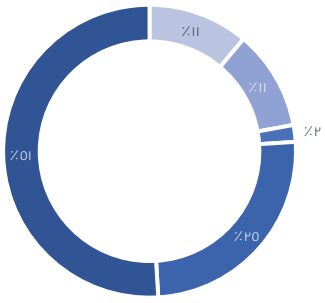

خلال السنة الماضية، هل شكوت من مظالم أو طالبت علناً أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي، واتصلت بقادة المجتمع للتعبير عن وجهة نظر أو مطلب، إلخ ؟

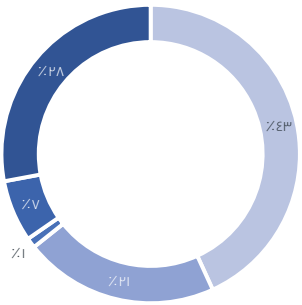

خلال السنة الماضية، هل شاركت في أنشطة مدنية، مثل التطوع في المجتمع والتبرع للجمعيات الخيرية أو غيرها ، أو بادرت بمشروع لمنطقتك ؟

- نعم فعلت ذلك
- نعم فعلت ذلك
- لم أفعل ذلك لأنني أخشى الاقصاء أو الرفض أو أشعر بعدم الأمان
- لم أفعل ذلك لأنني لا أعتقد أنه سيغير أي شيء
- لم أفعل ذلك لأنني لست مهتماً بهذه القضايا

لم يبلغ معظم العائدين عن أي قضايا تتعلق بالتصويت؛ باستثناء أولئك الموجودين في الحويجة، الذين يعتبرون الحصول على البطاقة البايومترية، والوصول إلى مراكز الاقتراع في القضاء تحديات رئيسية تمنعهم من التصويت.

ما الوضع من حيث الإيفاء المستدام للحقوق في العراق؟

تبدو النتائج أكثر تبايناً عند توسيع نطاق التحليل لكي يشمل شعور العائدين تجاه المشاركة. ويبين الشكل ٦ أعلاه، أن جزءاً من الأهالي يرفضون الانخراط في الشؤون العامة أو في الأنشطة المدنية لأنهم يعتبرون ذلك أمراً غير جدير بالاهتمام، وأن المشاركة المجتمعية ليس لها أي تأثير. إضافة إلى ذلك، يشعر البعض أنهم لا يستطيعون التعبير عن آرائهم الانتقادية بحرية في مجتمعاتهم. ومخاوفهم هذه تعكس الوضع الأمني الحالي، والعنف السابق خلال الاحتجاجات العامة التي سبقت نزاع داعش مباشرة[٥٢]، ومؤخراً في بغداد والمحافظات الجنوبية.[٥٣]

أما الوسائل الأخرى للتعبير عن الرأي؛ ومنها مثلاً المشاركة في العملية الانتخابية، فتقابل بمواقف أكثر سلبية. إذ يعتبر معظم المستجيبين أن الانتخابات غير فعالة في إحداث التغيير الجدول (٤). وهذا الموقف المتشائم من الانتخابات السياسية منتشر في جميع أقضية العودة؛ ولعلّه أحد أسباب انخفاض نسبة إقبال الناخبين بشكل خاص في انتخابات عام ٢٠٢١[٥٤].إذ رغم استطاعة الغالبية العظمى من الأهالي التصويت دون تمييز، إلاّ أنهم قرروا عدم القيام بذلك.

الجدول ٤. مستوى الثقة بالعملية الانتخابية في قضاء العودة

ما مدى ثقتك في أن تساعد الانتخابات العراقية على ترجمة توقعات الناس إلى تغيير إيجابي؟	النسبة المئوية للمستجيبين
نثق تماماً	٢٪
نثق كثيراً	٩٪
نثق قليلاً	٢٢٪
لا نثق أبداً	٦٣٪
[غير معني/غير مهتم]	٥٪

يعتبر ارتفاع نسبة المشاركة في الانتخابات أمراً أساسياً لخلق الأمل، وتهيئة بيئة ملائمة أكثر لإعادة الإدماج المستدام. ويتطلب ذلك مؤسسات أكثر استجابة من جهة، وإعادة إشراك الأهالي أنفسهم كعوامل حاسمة للتغيير والدفاع عن هذه الاستجابة من جهة أخرى؛ ودمج مجموعات مجتمعية كالشباب والنساء التي عادة ما يتم استبعادها من المجتمع المدني. وتُعّد مثل هذه الجهود حاسمة الآن، مع انسحاب الأفراد من المجال المدني المتاح، وتأثيرهم المحدود الذي يشعرون أنهم حققوه حتى الآن.

كل قضاء لوحده: جداول موجزة للمعيار ٧

بيانات عن الأقضية لأغراض المؤشرات المستخدمة لقياس الحق في المشاركة في الشؤون العامة.

النسبة المئوية للعائدين الذين يشعرون بالتمييز ضدّهم أو منعهم من المشاركة في الأنشطة المدنية

النسبة المئوية للعائدين الذين يشعرون بالتمييز ضدّهم أو منعهم من المشاركة في الشؤون العامة أو السياسية

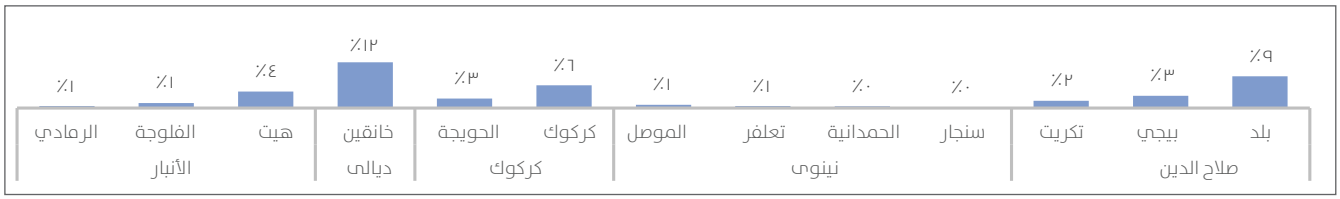

٥٢ ليز سلاي، «احتجاجات تترسخ في العراق، على غرار الربيع العربي» واشنطن بوست، ٨ /٢/ ٢٠١٣.

٥٣ لويزا لوفلاك وإميليان مالفاتو، «هدير الأمل. صمت اليأس،» واشنطن بوست، ٢١ /٤/ ٢٠٢١.

٥٤ الجزيرة، «فرز الأصوات جارٍ في العراق بعد إقبال منخفض»، الجزيرة، ١١ /١٠/ ٢٠٢١.

النسبة المئوية للعائدين الذين واجهوا عقبات عند ممارستهم حق التصويت في انتخابات عام ٢٠٢١

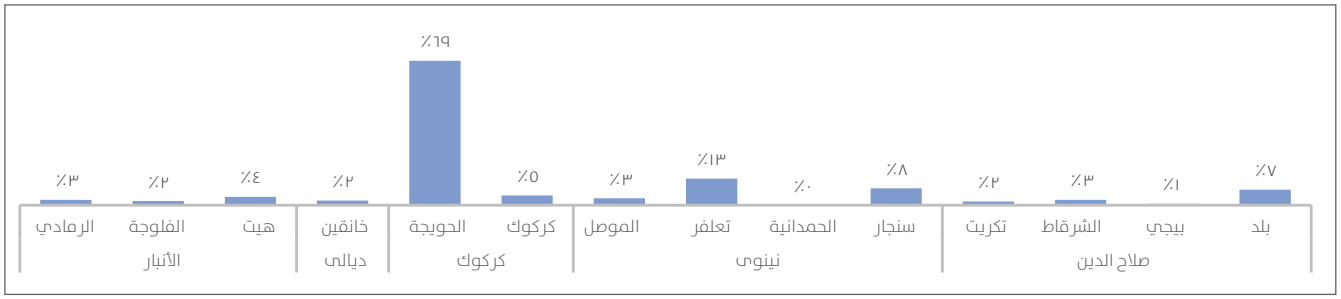

النسبة المئوية للعائدين الذين يتجنبون المشاركة في الشؤون العامة لأنهم يائسون من التغيير

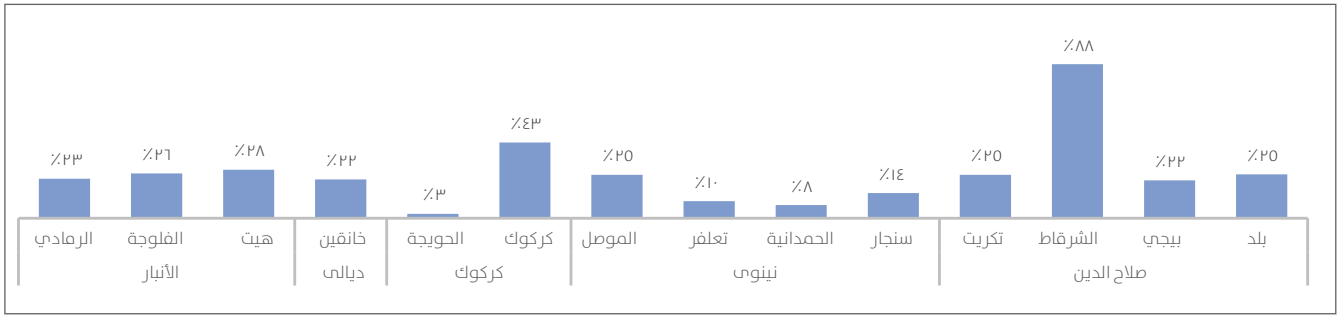

النسبة المئوية للعائدين الذين يشعرون بعدم القدرة على التعبير عن آرائهم النقدية دون تعرضهم للعنف

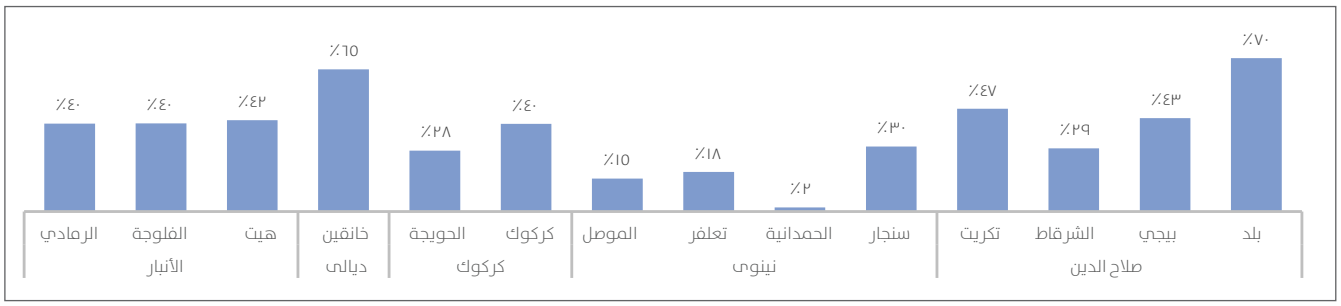

النسبة المئوية للعائدين الذين يشعرون بأن العمليات الانتخابية لا تترجِم الاحتياجات والتوقعات إلى نتائج ملموسة

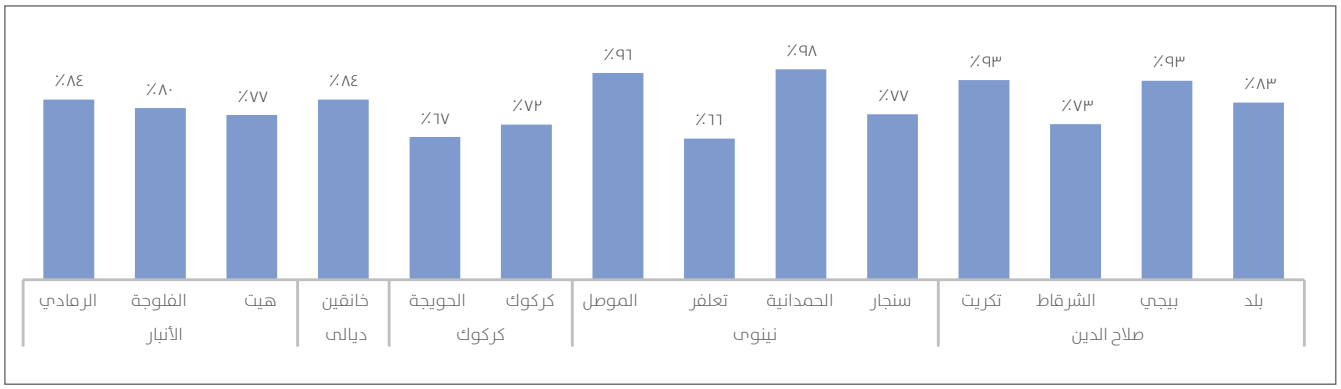

المعيار ٨: الحق في سُبل الانتصاف القانونية والعدالة

يتعلق المعيار الأخير لإعادة الإدماج بقدرة العائدين على الوصول إلى العدالة من حيث الانتهاكات ذات الصلة بالنزوح والنزاع، بالشكل الذي يسعى إلى تلبية الاحتياجات الفورية، ومنع حدوث مثل تلك الانتهاكات مرة أخرى.

الملاحظات الرئيسية: يتسّم هذا القطاع بوجود ثغرات كبيرة فيه، وما يزال بحاجة للكثير من العمل الواجب القيام به. إذ تفيد أغلبية كبيرة من العائدين بعدم معالجة مظالمهم والانتهاكات التي تعرضوا لها. كما أبلغوا عن عدم كفاية تنفيذ العدالة وسيادة القانون على نطاق أوسع. وتفيد التقارير أيضاً أن بعض الظروف الآن أسوأ بكثير مما كانت عليه قبل النزاع.

سُبل الانتصاف القانونية والعدالة: الاكتساب المباشر للحقوق مقابل الإيفاء المستدام للحقوق

يمكن للعدالة والتعويض عن الانتهاكات التي حدثت أثناء النزوح والنزاع أن تتخذ أشكالاً عديدة؛ بدءاً من المساءلة الجنائية إلى البحث عن الحقيقة والتعويض عن الأضرار، وانتهاءً بالإصلاحات المؤسساتية. كما يمكن للعمليات المجتمعية بهدف تحقيق المصالحة أن تحدث من خلال معالجة عوامل النزاع أو المظالم التي طال أمدها. ويتمثل جزء حاسم من ذلك في كونها يجب أن تكون قائمة على المشاركة، وأن تعكس احتياجات جميع الفئات. وهكذا، يمكن إدارة سُبل الانتصاف والعدالة بشكل فردي أو جماعي. لكن هناك حاجة ماسّة إلى الاعتراف بكرامة جميع الضحايا كمواطنين، وتوفير وسيلة محتملة للتصالح مع الماضي (أو الحاضر) غير العادل.

يجب على سُبل الانتصاف القانونية والعدالة في المقام الأول، أن تسعى إلى فهم الأسباب الجذرية للانتهاكات والاعتراف بها ومعالجتها، بما في ذلك عن طريق تنفيذ العدالة وسيادة القانون المنصفة للمجتمع من خلال مؤسسات كبيرة وشفافة تخدم الصالح العام.

كيف يُقاس الحق في سُبل الانتصاف القانونية والعدالة؟

تشمل المؤشرات أدناه، سبل الانتصاف من أجل العدالة الفورية والمخاوف الطويلة الأمد المتعلقة بسيادة القانون والفساد والإفلات من العقاب والإقرار.

الاكتساب المباشر على الحقوق عند العودة	أقضية العودة ٢٠٢٢	أقضية العودة ٢٠١٢
النسبة المئوية للأسَر العائدة التي لم تصل إلى سُبل انتصاف من الانتهاكات المتصلة بالنزاع	٥٦٪	
النسبة المئوية للعائدين الذين يرون أنهم غير ممثلين تمثيلاً كافياً في جهود المصالحة المحلية	٦١٪	

الإيفاء المستدام للحقوق كمقيمين على المدى الطويل	أقضية العودة ٢٠٢٢	أقضية العودة ٢٠١٢
النسبة المئوية للعائدين الذين يعتبرون النظام القانوني غير فعال	٤٥٪	٤٥٪
النسبة المئوية للعائدين الذين يرون أن نسبة الفساد الآن أكبر مما كانت عليه قبل عامين	٨٧٪	٦٥٪
النسبة المئوية للعائدين الذين يرون أن هناك إفلات من العقاب على الجرائم التي ترتكبها قوات الأمن أو الموظفون العموميون	٥٩٪	
النسبة المئوية للعائدين الذين يشعرون بعدم تقدير الدولة للمظالم التي تعرضوا لها	٦٩٪	

ما الوضع فيما يتعلق بالاكتساب المباشر للحقوق في العراق؟

لم يتمكن معظم العائدين من الوصول إلى سُبل انتصاف قانونية أو معالجة الانتهاكات التي ارتكبها تنظيم داعش. وأول تلك الانتهاكات يتعلق بدمار المساكن (إما من قبل تنظيم داعش أو بسبب العمليات العسكرية) أو وفاة أفراد الأسرة، بنسبة أقل.

وبشكل عام، يسعى الأهالي للحصول على تعويضات من خلال القانون رقم ٢٠، على الأرجح لأنهم على دراية بهذه الآلية[٥٥]، تليها المساءلة الجنائية، والإصلاحات (الشكل ٧).

الشكل ٧. سُبل الانتصاف التي يفضلها العائدون للانتهاكات التي شهدها النزاع في مناطق العودة

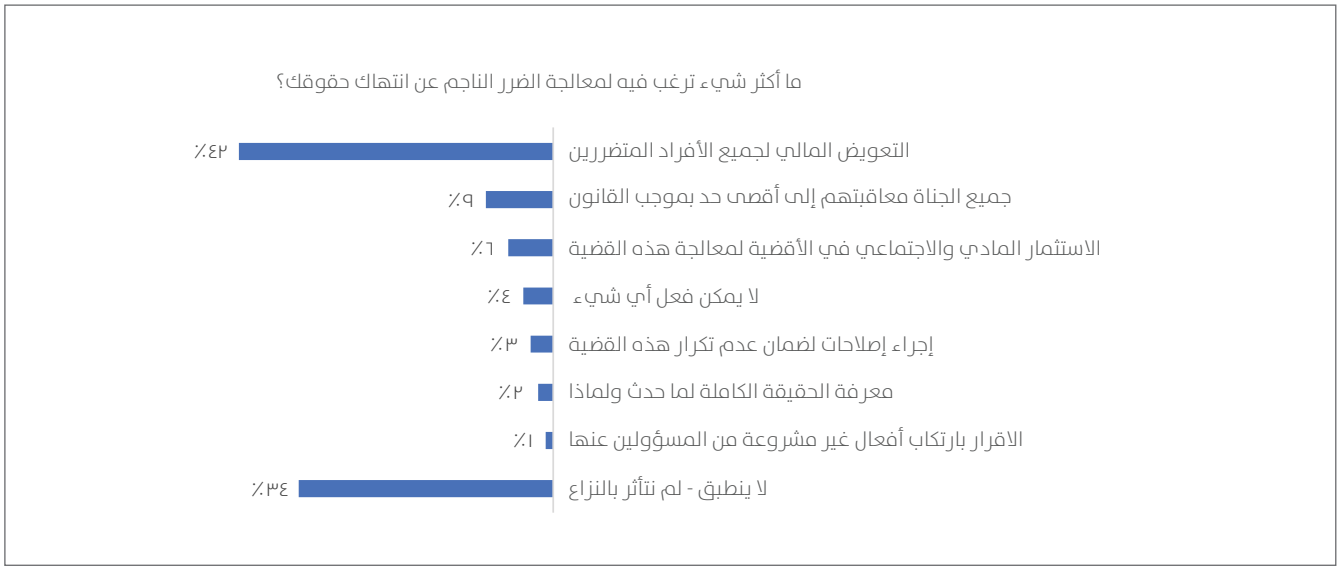

تعتقد نسبة كبيرة من العائدين أن وجهات نظرهم غير ممثلة في عمليات المصالحة المحلية. وقد حاولت تلك العمليات إلى المساعدة في تسهيل العودة السلمية ومعالجة بعض المظالم المتعلقة بالنزاع في المجتمعات المحلية، بما في ذلك اتفاقيات السلام المحلية التي قبل بها وأقرّها شيوخ العشائر وغيرهم من أصحاب المصلحة، من مسؤولين حكوميين وجهات أمنية فاعلة في أقضية العودة. ورغم أن هذه الاتفاقيات تعزز العودة الآمنة، بغض النظر عما إذا كان أهالي المنطقة (أو الذين ما زالوا نازحين) قد شاركوا في مرحلة المفاوضات، إلاّ إن استدامة العودة وإعادة الإدماج قد تعتمد على مشاركة أكبر للنساء والشباب والمجتمع المدني والنازحين، بغية تحقيق التوازن بين احتياجات جميع الأطراف.[٥٦]

ما الوضع من حيث الإيفاء المستدام للحقوق في العراق؟

يبدو أن احتمالات الانتصاف والعدالة بعيدة المنال على المدى الطويل، بالنسبة للعديد من العائدين. وتعتقد نفس النسبة من العائدين الآن، مقارنة بعام ٢٠١٢ في أقضية العودة هذه (حوالي النصف) أن النظام القانوني غير فعال. ويرى العائدون أن السبب يعود في الغالب إلى الفساد، وهو نفس سبب عدم قدرة الكثيرين، حسب إفادتهم، على الوصول إلى سبل الانتصاف المذكورة أعلاه.

ومما يزيد من القلق بشأن الفساد، أن الغالبية العظمى من العائدين يعتقدون أن الوضع الآن أسوأ مما كان عليه قبل عامين. وهذه النسبة أعلى بكثير من أولئك الذين أبلغوا عن الفساد في السنوات التي سبقت نزاع تنظيم داعش. ويرتبط بذلك رأي جوهري حول تفشي حالات إفلات من هم في السلطة من العقاب عبر الأقضية. وكانت هاتان القضيتان من العوامل التي ساهمت في الاحتجاجات المدنية التي اجتاحت العديد من الأقضية موضوع هذا التقرير في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣، وقضيتان اكتسب منهما داعش الأرض في البداية[٥٧]. وفي الحقيقة أن هاتان القضيتان ما زالتا قائمتين ومن المحتمل أن تزدادا سوءاً، إلى جانب عدم شعور أغلبية كبيرة من العائدين بالاعتراف بمظالمهم في الوقت الحاضر، دلالة على أن الأسباب الجذرية للهشاشة والعنف والنزاع لم تعالج بشكل كافٍ بعد.

٥٥ اعتمد العراق قانون الناجيات الإيزيديات رقم ٢٠٢١/٨ الذي يضع إطاراً للتعويضات الفردية والجماعية والرمزية، والتعويضات الرمزية للإيزديين والمسيحيين والشبك والتركمان الناجين من جرائم داعش. وفي أيلول ٢٠٢١، اعتمد البرلمان النظام الداخلي لتنفيذ القانون. وتفيد التقارير أن المديرية العامة لشؤون الناجين تسعى إلى الحصول على موارد لبدء عملية تقديم الطلبات للأفراد الناجين للاستفادة من أحكام القانون.

٥٦ جاكلين باري وأولغا أيمريش: «اتفاقيات السلام المحلية وعودة النازحين المشتبه بانتمائهم إلى داعش في العراق»، ورقة عمل بحوث السياسات ٩٩٦١ (واشنطن العاصمة: الممارسات العالمية للاستدامة الاجتماعية والإدماج لمجموعة البنك الدولي، ٢٠٢٢).

٥٧ سلاي: «احتجاجات تترسخ في العراق، على غرار الربيع العربي"

كل قضاء لوحده: جداول موجزة للمعيار ٨

بيانات عن الأقضية لأغراض المؤشرات المستخدمة لقياس الحق في سُبل الانتصاف القانونية والعدالة

النسبة المئوية من الأسَر العائدة التي لم تحصل على سُبل الانتصاف للانتهاكات المتصلة بالنزاع

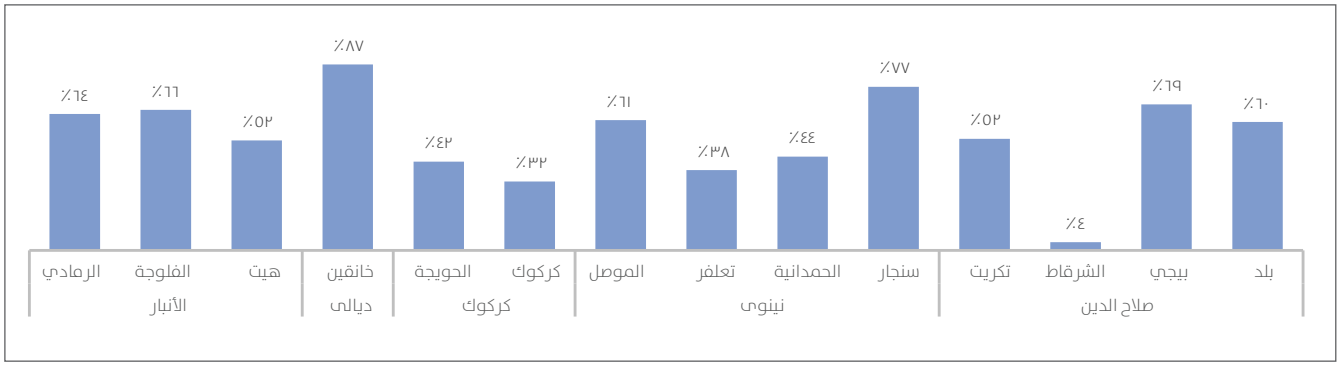

النسبة المئوية للعائدين الذين يعتقدون أنهم غير ممثلين تمثيلاً كافياً في جهود المصالحة المحلية

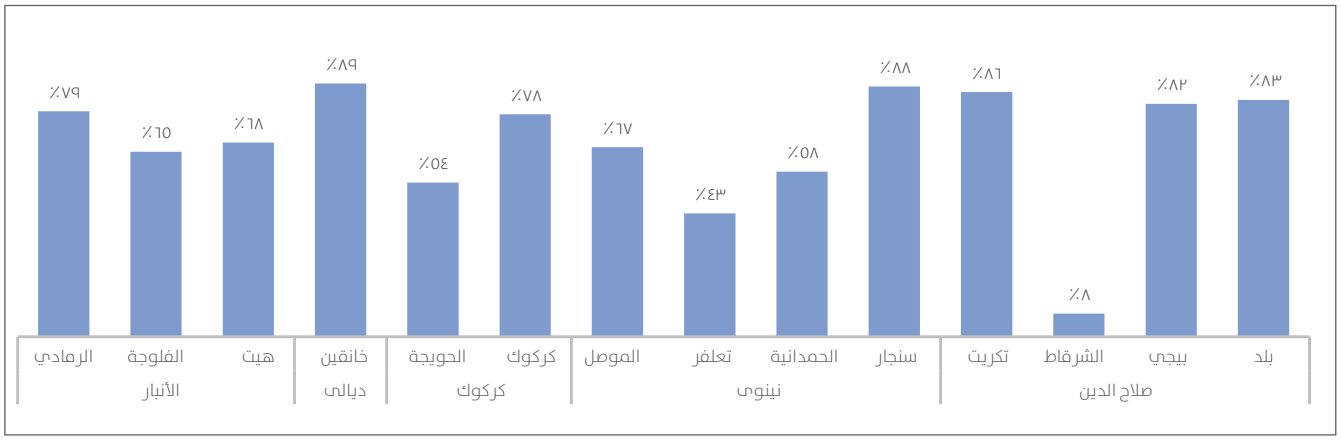

النسبة المئوية للعائدين الذين يرون أن النظام القانوني غير فعال

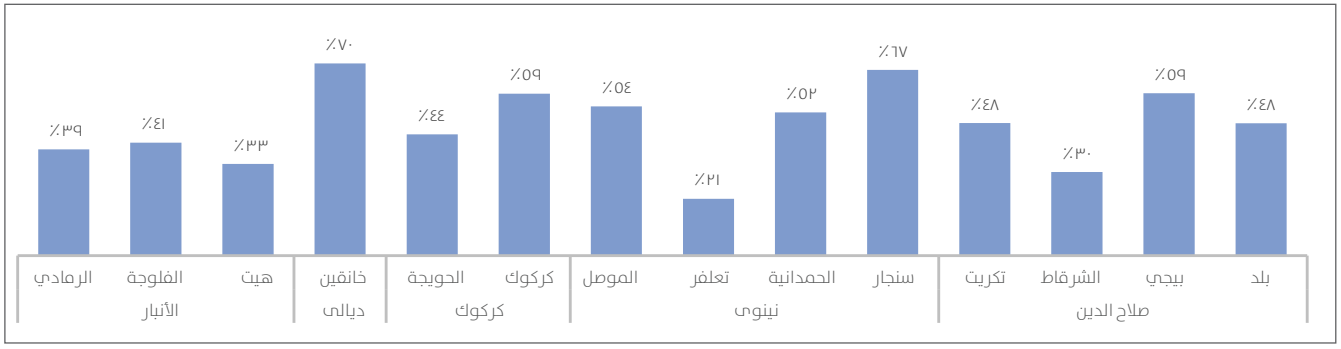

النسبة المئوية للعائدين الذين أشاروا إلى وجود إفلات من العقاب بسبب جرائم قوات الأمن أو الموظفين العموميين

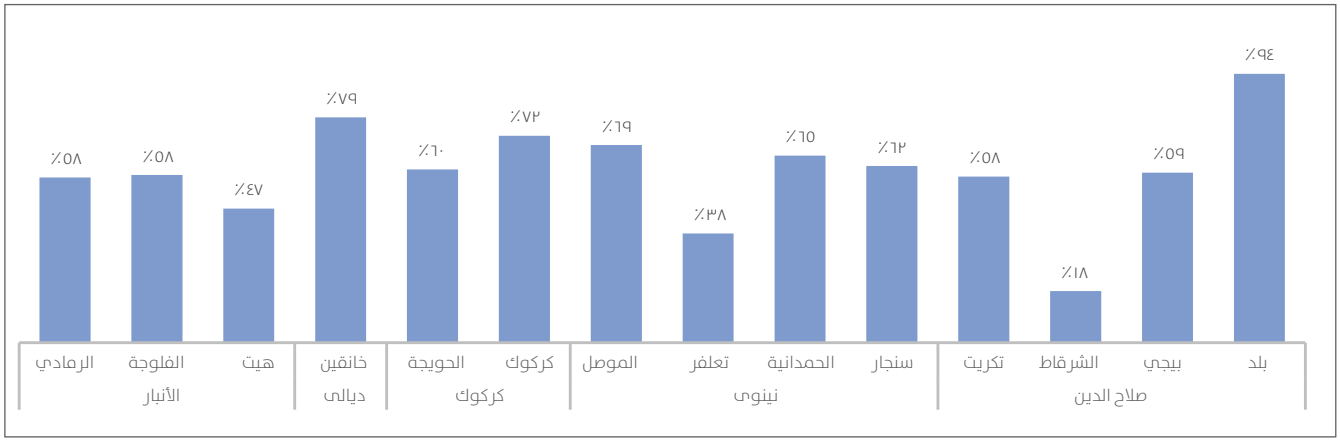

النسبة المئوية للعائدين الذين يشعرون بعدم تقدير الدولة للمظالم التي تعرضوا لها

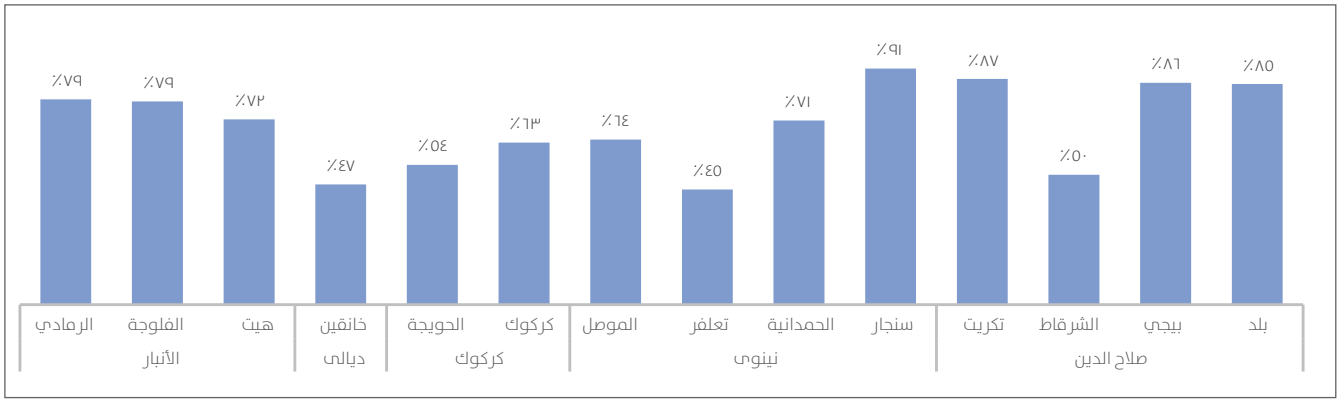

إعادة الإدماج، كنتيجة قابلة للقياس

إنّ جميع المعايير المعروضة في الأقسام السابقة، جزء من إطار الحلول الدائمة التنظيمية التي تحدد متى ينتهي نزوح الأسرة. وفيما يأتي تقييم متمّم لإعادة إدماج الأسرة من خلال الاستجابة الموضوعية ومواقف العائدين من عودتهم إلى مناطقهم الأصلية.

إعادة الإدماج: حلٌّ دائمٌ لنزوح العائدين في العراق

إنّ العقبات التحليلية المتعددة، تحدّ من نطاق التوصل إلى استنتاج نهائي بشأن إعادة إدماج الأسَر النازحة. ويتألف إطار المعايير المستخدم في هذا التقرير أساساً من افتراض معياري مفاده أنّ الأسَر يعاد إدماجها، إذا استوفت جميع أو معظم المعايير في مناطقها الأصلية. وقد يكون هذا الافتراض أكثر واقعية عند التمييز بين التحصيل المباشر للحقوق وإيفائها المستدام. وفي هذه الحالة أيضاً، يحتوي كل معيار على مؤشرات متعددة، ولا توجد طريقة واحدة لقياسها. ويمكن أن يتمثل النهج التكميلي لتقييم حل النزوح، في قياس المواقف الذاتية والسلوكية للعائدين بشأن عودتهم إلى مناطقهم الأصلية.

تُعّد معدّلات النزوح الثانوي أو النيّة في النزوح الثانوي من مناطق العودة طريقة معيارية لقياس مدى نجاح إعادة الإدماج. وكانت القياسات السابقة لهذه الحالات في العراق قد أظهرت أنّ أقل من ٣٪ من الأسَر العائدة خططت للمغادرة أو فعلت ذلك بالفعل، بغض النظر عن مدى سوء الظروف المعيشية مناطق العودة[٥٨]. ومن جهة أخرى، تشير النتائج النوعية إلى أنه حتى لو لم يكن النازحون يخططون للمغادرة، إلاّ إنهم يعبرّون عن مشاعر الغربة عند العودة[٥٩]. ويدّل ذلك على أن إعادة الإدماج ليست عملية خطّية، بل جهد معقد نحو المطالبة بالحقوق الاجتماعية والسياسية والاحتياجات المادية.[٦٠]

يمكن اختبار بعض الخيارات الأولية لقياس ذلك بشكل أفضل؛ من خلال مؤشرات بديلة أخرى على سبيل المثال. وفي غياب إعادة الإدماج الكامل، قد يشعر العائدون أن من المحتمل أن يضطروا إلى الهجرة أو النزوح مرة أخرى. وقد يشعرون أيضاً بأنهم غير قادرين على استئناف حياتهم كما يريدون، أو أنهم مهمشون بشكل عام. أي أن يعودوا إلى المربع الأول قبل النزاع، أو يشعروا بأنهم أسوأ حالاً مما كانوا عليه قبل النزاع. وهذا الاستطلاع يهدف إلى التقاط هذه الأنواع من النتائج عبر أقسام مختلفة من الاستبيان.

كيف تُقاس إعادة الإدماج المستدامة كنتيجة؟

تسعى المؤشرات الثلاثة التالية إلى التقاط المواقف الذاتية والسلوكية التي أعرب عنها العائدون كبديل لحالة إعادة إدماجهم الشاملة.

الاكتساب المباشر على الحقوق عند العودة	أقضية العودة ٢٠٢٢	أقضية العودة ٢٠١٢
النسبة المئوية للعائدين الذين يشعرون أن لا خيار لديهم سوى الهجرة أو النزوح مرة أخرى	١٠٪	
النسبة المئوية للعائدين الذين يشعرون أنهم غير قادرين على التقدم أو الازدهار في الموقع بمرور الوقت	٥٧٪	
النسبة المئوية للعائدين الذين يشعرون بالتهميش أو الإهمال كمواطنين	٦٥٪	

٥٨ المنظمة الدولية للهجرة والتقصّي الاجتماعي، الموطن مرة أخرى؟

٥٩ أنظر، على سبيل المثال، نادية صديقي، «كالأب الذي لا يحب أطفاله: الثقة بالمؤسسات، وإهمال الدولة، وآفاق العدالة في عراق ما بعد الصراع،» موجز البحث (أربيل: التقصّي الاجتماعي، ٢٠٢١).

٦٠ برادلي "الحلول الدائمة وحق النازحين في العودة ".

ما الوضع من حيث إعادة الإدماج المستدام في العراق؟

يُظهر المؤشّر الأكثر مباشرة على احتمال ديمومة العودة، أو احتمال النزوح أو الهجرة مرة أخرى، نتيجة إيجابية إلى حدّ ما. ويبدو أن ١٠٪ فقط من العائدين مقتنعون بأنهم سيضطرون إلى مغادرة مناطقهم الأصلية مرة أخرى بسبب الأوضاع الصعبة. إلاّ أنّ ٥٪ منهم يفكرون في ذلك، كما يوضّح الجدول (٥). إضافة إلى ذلك، ما زالت أسرة واحدة من كل أربع أسَر عائدة تقريباً غير متأكدة إذا ما كان ينبغي لها أن تحاول استئناف الحياة في مكان آخر (٢٤٪). فالأغلبية متأكدة من أنها ستبقى. ويتماشى ذلك مع الدراسات ذات الصلة التي تظهر أن الناس لن ينزحوا مرة أخرى ما لم يضطرهم لذلك نزاع مماثل أو أوضاع رهيبة للغاية.[٦١]

الجدول ٥. التصورات بالنسبة للبقاء أو الخروج من مناطق العودة

ما احتمال ألاّ يكون لديك خيار سوى الهجرة أو الانتقال مرة أخرى في المستقبل القريب؟	نسبة المستجيبين
نعم، بالتأكيد	١٪
محتمل جداً	٩٪
نحن نفكر في المغادرة	٥٪
غير متأكد	٢٤٪
غير محتمل على الإطلاق	٦٢٪
المجموع	١٠٠٪

تعكس بعض الأقضية نسبة أعلى من العائدين الذين يرغبون في النزوح الثانوي. ففي الحويجة، أشار حوالي نصف العائدين إلى أنهم من المؤكد أو من المحتمل جداً أن يضطروا إلى مغادرة منطقة إعادة التوطين (٤٩٪، الشكل ٢٠). وفي تلعفر وكركوك والشرقاط، أفاد المستجيبون أنهم سيضطرون إلى الهجرة مرة أخرى (٢٤٪ و٢٩٪ و٣٥٪ على التوالي). ويمثل هذا المؤشّر احتمال إعادة التوطين حسب إفادة المستجيبين، وقد لا يترجَم بالضرورة إلى حركة فعلية.

وحتى عندما يفضل معظم الأهالي البقاء في مناطق عودتهم، تظهر مؤشرات أخرى مثيرة للقلق. **فبالنظر إلى الظروف الحالية في مواقعهم، يشعر أكثر من نصف العائدين أن حياتهم لن تزدهر بمرور الوقت. كذلك، يعبّر العائدون بنسبة مماثلة عن مستويات عالية من التهميش والإهمال كمقيمين.** حيث يظهر التهميش والافتقار إلى الرخاء، في حال عدم استطاعة الأفراد الوصول إلى الحقوق الأساسية على المدَيين القريب والبعيد. مع ذلك، هناك مجال كبير للتحسين في هذا الصدد، كما رأينا في جميع أجزاء هذا التقرير. وقد تسهم معالجة أوجه القصور الهيكلية هذه، في زيادة التفاؤل بشأن الحياة في مناطق العودة، والحدّ من التهميش بمرور الوقت؛ مما يساعد على خلق حائط صدٍّ أمام احتمال النزوح في المستقبل، ناهيك عن النزاع.

كل قضاء لوحده: جداول موجزة لإعادة الإدماج كنتيجة

بيانات عن الأقضية لأغراض المؤشرات المستخدمة لقياس إعادة الإدماج كنتيجة.

النسبة المئوية للعائدين الذين يرون أن لا خيار لديهم سوى الهجرة أو النزوح مرة أخرى

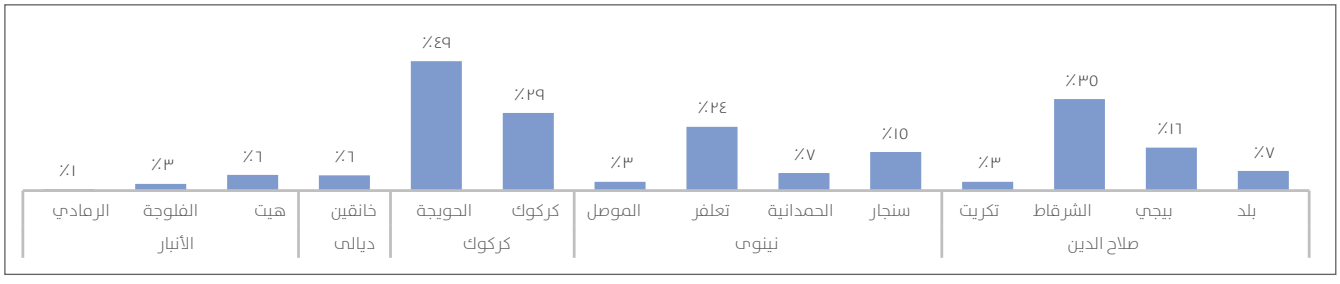

٦١ ناديه صديقي؛ الشوارع تحكي القصص: آثار البيئة الاجتماعية المتعلقة بالصحة النفسية والرفاه النفسي الاجتماعي في أعقاب النزاع (لاهاي: كورديد، ٢٠٢١) والمنظمة الدولية للهجرة، مجموعة العمل من أجل العودة، والتقصّي الاجتماعي، «النزوح الثانوي: استكشاف النزوح بعد محاولة العودة في العراق"، موجز السلسلة المواضيعية لمؤشر العودة ٣ (بغداد: المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠٢٠).

النسبة المئوية للعائدين الذين يعتقدون أن منطقتهم لن تزدهر بمرور الوقت

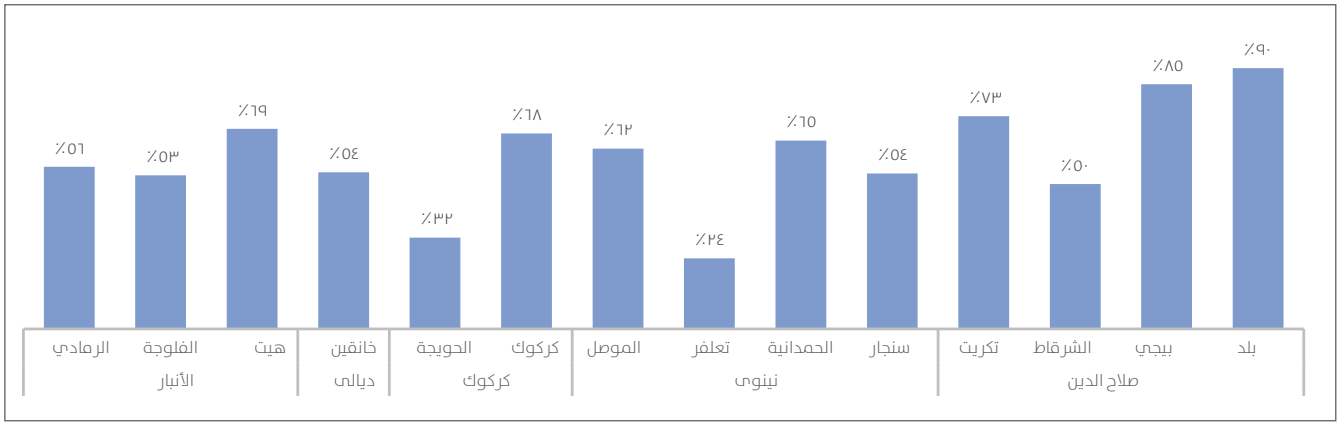

النسبة المئوية للعائدين الذين يشعرون بالتهميش أو الإهمال كمواطنين

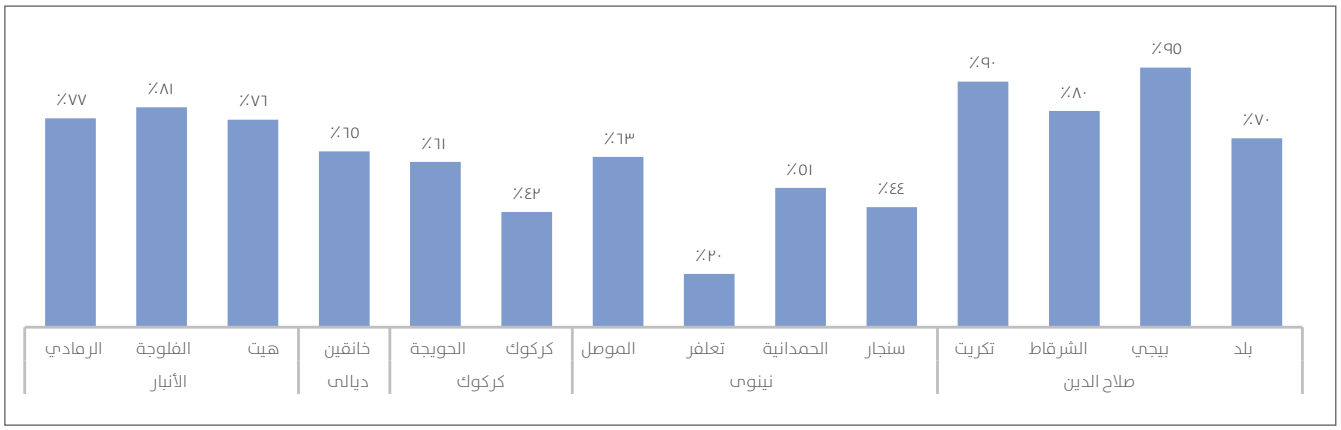

الخاتمة والملاحظات الرئيسية

تناول هذا التقرير، العقبات التي تواجهها الأسَر العائدة في العراق أمام إعادة الإدماج في عام ٢٠٢٢. وقد تمّ جمع هذه العقبات في المعايير الثمانية القائمة على الحقوق المستخدمة لتقييم تحقيق الحلول الدائمة، والتي تم تكييفها هنا لتغطية اكتساب الحقوق عند العودة والإيفاء المستدام لهذه الحقوق بمرور الوقت.

وبشكل عام، يشير هذا التقرير إلى أن العائدين يمكنهم الحصول على حقوقهم الأساسية وممارستها دون تمييز (على سبيل المثال، حقهم في الحصول على الخدمات والعمل، والسعي للحصول على تعويضات، والمشاركة في المجتمع). وهناك قضايا هيكلية هامة تحدّ من القدرة على التمتع الكامل والمستدام بهذه الحقوق. وهي قضايا غارقة في الإهمال والفقر وعدم المساواة ونقص التمثيل والحماية، وبعضها متجذر في المجتمع قبل النزاع. وترك هذه القضايا دون معالجة من شأنه أن يؤثر على قدرة العائدين على إعادة الاندماج بشكل دائم على المدى الطويل، وينطوي على احتمال زيادة الاضطرابات والنزوح في المستقبل.

ويقدم هذا التقرير لمحة عامة عن اكتساب الحقوق عند العودة. مع ذلك، تختلف نتائج هذه المعايير عبر ١٤ قضاءً تم تحليلها بناء على الديناميكيات المحلية. وتعكس بعض البيانات أن مجتمعات محلية معينة تبدو أبعد من غيرها من حيث تيسير إعادة الإدماج المستدام. وعلى وجه الخصوص، غالباً ما تبدو أقضية الحويجة وسنجار والشرقاط أسوأ بكثير من المعدل في جميع الأقضية. فقضاء سنجار واحد من أكثر الأقضية تخلفاً في العراق، ويعاني من عنف داعش. كما خضع قضاءا الحويجة والشرقاط لسيطرة تنظيم داعش لفترات طويلة، وكانا من بين آخر الأقضية التي استعادتها قوات الأمن العراقية.[٦٢]

وأخيراً، تسلط المؤشرات المستخدمة هنا في تقييم عملية إعادة الإدماج ككّل، الضوء على المخاطر المتمثلة في ترك الأسَر العائدة عرضة للنزوح أو الهجرة مرة أخرى. وطالما هناك عدم شعور ذاتي بالرخاء، وبقاء نسبة التهميش عالية، فمن الصعب أن نتوقع نجاح إعادة الإدماج. هذه هي الأعراض التي تشير إلى أن الايفاء المستدام للحقوق التي تعالج الأسباب الجذرية للنزاع والنزوح هي مكونات رئيسية لحلّ أو منع النزوح في المستقبل.

٦٢ أنظر على سبيل المثال؛ «في سنجار، توقف الايزيديين من جديد، وسط مخاوف من الغارات الجوية التركية». New Humanitarian، ٢٠٢٢/٢/١٠.

المنظمة الدولية للهجرة

iraq.iom.int

iomiraq@iom.int

المكتب الرئيس في بغداد
مجمع يونامي (ديوان٢)
المنطقة الدوليّة – بغداد – العراق

@IOMIraq

© المنظمة الدولية للهجرة ٢٠٢٣

لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا التقرير، أو تخزينه بغرض إعادة استخدامه بأي شكل من الأشكال، ولا يجوز نقله بأي شكل أو بأي وسيلة الكترونية أو غير الكترونية، أو تصويره أو تسجيله أو غير ذلك من الاستخدامات بدون موافقة خطّية مسبقة من الناشر.